محضر الجلسة رقم 126

التاريخ: الثلاثاء 8 ربيع الآخر 1445هـ (24 أكتوبر 2023م).
الرئاسة: السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله حمدا لا ينفذ ولا يتناهى.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،
السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، تخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وطبعا، وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول هذه الجلسة المباركة، أعطي الكلمة للمحترم السيد الأمين السي عبد الرحمان وافا لإطلاع المجلس على ما جد من واردات ومن إعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين.

السيد عبد الرحمان وافا، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 18 إلى 24 أكتوبر 2023، بما يلي:

- 194 سؤالا شفهيا؛
- 18 سؤالا كتابيا؛
- 32 جوابا كتابيا.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بثلاث طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية، ليومه الثلاثاء 24 أكتوبر 2023:

تقدم بإثنين منها فريق الاتحاد المغربي للشغل وتقدمت بالطلب الثالث مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

وقد عبرت الحكومة عن استعدادها للتفاعل مع طلب فريق الاتحاد المغربي للشغل حول "حقيقة ما يجري داخل المكتبة الوطنية"، على أن يتم ذلك في جلسة لاحقة.

بينما أعربت الحكومة عن تعذر تفاعلها مع الطلبين الآخرين المقدمين من فريق الاتحاد المغربي للشغل المتعلق بـ "التضييق على الممارسة النقابية بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير".

الطلب الثاني الذي تعذر التفاعل معه مقدم من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول "تسوية معاشات منخرطي النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد".

وفي الختام، فإننا سنكون على موعد مباشر بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروعي القانونين الجاهزين التاليين:

- مشروع قانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة؛
- مشروع قانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

إذن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة.

نقطة نظام السيد الرئيس في إطار التنبيه للضوابط؟

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الرئيس، شكرا.

السيد الأمين،

مع كامل الأسف تنضطرو للمرة الثانية على التوالي لتذكير المكتب، الأخ الأمين هو مؤتمن من خلال المكتب على مضامين مراسلاتنا، ماشي معقول يتم علينا التعتيم، المضمون نتاع المراسلتين ديالنا واضحتين.

حتى إلى كانت الحكومة اللي أكدنا فيه المرة اللي دازت، من حقها تبرمج أو ترفض، وتيعطيها القانون هاذ الحق، لا نحتج على حق من الحقوق المكتسبة ديال الحكومة، ولكن راه من غير المعقول، يكون إصرار في غير محله من طرف المكتب للمرة الثانية، يعتم على مضمون المراسلة نتاعنا.

الموضوع الأول المتعلق بالفساد داخل المكتبة الوطنية من عدمه وبغينا الجواب عليه إلى جانب محاربة الحقوق والحريات النقابية.

وفيما يخص المندوبية، هناك الشق الأول للمرة الثانية يتناول الأمين، ولكن الشق الثاني هناك إصرار في غير محله ديال عدم الإجابة ديالنا على التهرب ديال المندوب المثول أمام لجنة برلمانية، أعطيونا هاذ الحق، نتخبرو احنا

والرأي العام الوطني بموقفنا السيد الرئيس، ما كنطلبوش أكثر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أقصى ما أملك وأستطيع، وأنت رجل لطيف، أن أرد عليك بابتسامة مقرونة بالإحالة على الفصل 70 من الدستور الذي يحدد أدوار البرلمان، وكذلك على المادة 26 من القانون التنظيمي 65.13، أكيد بالتأمل فيها مليا، لي اليقين أنك ستجد ردا على ما يشغل بالك.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، حول النظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال الفريق الحركي، الكلمة لأحد السادة المستشارين باسطي السؤال.

السي يونس تفضل.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بعد سنتين من الانتظار والتكتم، أفرجت الحكومة على النظام الأساسي لموظفي التعليم، وبدل أن يكون هذا النظام جزء من حلحلة المشكل، أصبح هو نفسه صلب المشكل.

نسائلكم السيد الوزير عن حيثيات وتداعيات هذا الاحتقان؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى السؤال الآني الثاني في نفس الموضوع، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضل السيد الرئيس، السي يوسف.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن مستجدات النظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية ونسائلكم بالذي جرى؟

نسائلكم لماذا هاذ الاتفاق الاجتماعي مع النقابات التعليمية لم يصمد؟ واش القدر ديال الأستاذ في المغرب هو الاحتجاج؟

واش قدر الأسر المغربية هو هدر العشرات، بل مئات الساعات للتحصيل اليومي ديال التلاميذ ديالهم جراء الإضرابات المتتالية في هاذ القطاع؟

نتمناو نلقاو الإجابة عندكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السؤال الآني الثالث في نفس الموضوع.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضلوا السي عبد الإله، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال.

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى السؤال الآني الرابع، دائما في نفس الموضوع.

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

السي لحسن الحسناوي، تفضلوا.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول مستجدات النظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية وعلاقته بإصلاح منظومة التربية والتكوين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الخامس في نفس الموضوع.

والكلمة لأحد السادة المستشارين من المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلي الأستاذة فاطمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

تانميرت السيد الرئيس.

السيد الوزير،

المستجد في الدخول المدرسي لهذه السنة هو الاحتقان الاجتماعي غير المسبوق الذي عرفته الساحة التعليمية، والذي أصبح يهدد بشكل جدي السلم الاجتماعي، وذلك بسبب عدم وصول الحوار الاجتماعي على مستوى قطاع التربية الوطنية إلى النتائج المرجوة.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، حول الإجراءات التي ستتخذونها لنزع فتيل هذا الاحتقان ولتصحيح مسار الحوار الاجتماعي وفق المنهجية المتفق عليها؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

نمر الآن إلى السؤال الآني السادس في نفس الموضوع.

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، السي ميلود تفضلوا.

المستشار السيد ميلود معصيد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نسائلكم حول عدم احترام المنهجية التشاركية من أجل إخراج النظام الأساسي، والذي كان سببا أساسيا في تأجيج الأوضاع ديال النساء ورجال التعليم والاحتقان غير المسبوق الذي تعرفه الساحة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني السابع في نفس الموضوع.

والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، السي عبد الكريم تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

عاش قطاع التربية الوطنية في السنوات الأخيرة نوعا من التوتر في علاقته مع هيئة التدريس، كانت بدايتها مشكل الأطر المتعاقدة، وصولا إلى ما نعيشه اليوم من اضطراب وتوتر في العلاقة بين الأساتذة والوزارة، والذي مرده النظام الأساسي الجديد المنظم لقطاع التربية الوطنية الذي يحمل في طياته مجموعة من المستجدات، وبالتالي: ما هي الإجراءات المتخذة لتجاوز هذه الوضعية تفاديا للأثار السلبية على التحصيل الدراسي لأبنائنا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نمر الآن إلى السؤال الآني الثامن في نفس الموضوع، والكلمة لأحد السادة المستشارين، أحد ممثلي الفريق الوطني للشغل بالمغرب.

تفضلوا السي خالد.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

اليوم كاين إضراب وطني في قطاع التعليم، والنسبة ديالو فاتت 95% حسب الأرقام اللي وصلتنا.

وهاذ الإضراب دعت ليه بعض النقابات، بطبيعة الحال منها الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب وبعض التنسيقيات الوطنية.

وهذا الإضراب الثاني، كان الإضراب ديال يوم 5 أكتوبر اللي كان عيد المدرسين كان ممكن أننا نفرحو مع هيئة التدريس.

لكن مع كامل الأسف أعتقد، السيد الوزير، هاذ النظام الأساسي الذي قد نعتبره نظاما لقيطا لأن الكل تبرأ منه تقريبا.

نسائلكم، السيد الوزير، آش غتديرو باش ترفعو الاحتقان وباش ولاد المغاربة يقراو؟

نتمناو نلقاو إجابات شافية، من غير بطبيعة الحال، السيد الوزير، ذيك الشي اللي سمعناه في القناة الثانية لا كانت شي حاجة عملية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال التاسع في نفس الموضوع لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

الأستاذة هناء تفضلي.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

القرار ديالكم ديال إحالة النظام الأساسي على المجلس الحكومي وذلك بدون اتفاق نهائي مع النقابات أدى إلى حالة احتقان بين الأسرة التعليمية.

وبالتالي نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير اللي غتقومو بها لإعادة النظر ومراجعة هاذ المرسوم بشكل يتجاوب مع المطالب الكاملة للشغيلة التعليمية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال العاشر دائما في موضوع "النظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية" لمجموعة العدالة الاجتماعية.

السي سعيد شاكر تفضلوا.

المستشار السيد سعيد شاكر:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة للإجابة على الأسئلة المتعلقة..

تفضلوا السيد الوزير.

السيد شكيب بنموسى وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إلى مجلسكم الموقر بخالص الشكر والتقدير على إتاحة هذه الفرصة للتفاعل مع مختلف الأسئلة بخصوص مستجدات ورهانات النظام الأساسي الجديد لموظفي قطاع التربية الوطنية في علاقتها بتنفيذ خارطة الطريق لإصلاح المنظومة 2022-2026.

يحظى إصلاح المنظومة التعليمية بعناية ملكية سامية بالنظر إلى أثره في تكوين الأجيال وترسيخ روح المواطنة والقيم الفضلى والرفع من قدرات المتعلمات والمتعلمين وتعزيز مهاراتهم ومواكبة التحديات التكنولوجية والمجتمعية الراهنة والمستقبلية.

وبعد مسار طويل من النقاش والحوار تم تبني القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي الذي يعتبر مرجعية شاملة تؤطر عملية الإصلاح.

كما أن البرنامج الحكومي 2021-2026 يولي أهمية كبرى للتعليم باعتباره من بين ركائز الدولة الاجتماعية، وقد عملت الحكومة على تمكين القطاع من موارد إضافية.

ومن أجل التغلب على مسألة تنزيل الإصلاح، فقمنا بمشاورات دامت لمدة سنة، همت كل الفاعلين وساهمت في وضع وفي إغناء خارطة الطريق الإصلاح.

وتتوخى خارطة الطريق تحقيق ثلاث أهداف استراتيجية في أفق سنة 2026، تركز على التعلمات الأساس، وتعزيز التفتح والمواطنة، وكذا تحقيق إلزامية التعليم من خلال:

1- مضاعفة نسبة تلميذات وتلاميذ السلك الابتدائي المتحكمين في التعلمات الأساس؛

2- مضاعفة نسبة التلاميذ المستفيدين من الأنشطة المدرسية الموازية؛

3- تقليص الهدر المدرسي بنسبة الثلث من أجل إعطاء دفعة قوية للتعليم الالزامي.

ولبلوغ هذه الأهداف، تتأسس خارطة الطريق حول ثلاث محاور استراتيجية للتدخل:

- **محور التلميذ**، وذلك بإرساء تعليم أولي ذي جودة ومعمم، وكذا مراجعة أساليب التدريس بالإضافة إلى التتبع والمواكبة الفردية للتلميذات والتلاميذ لتجاوز صعوبات التعلم من خلال الرصد والمعالجة المبكرة للصعوبات لتفادي مراكمة التأخر في التعلمات الذي يتسبب في تفاقم التعثرات، وقد انطلقت هذه العمليات المسجلة نتائج إيجابية داخل الأقسام؛
- المحور الثاني، هو **محور الأستاذ** الذي يهدف إلى جعل نساء ورجال التعليم ذوي تكوين جيد يحظون بالتقدير وملتزمين كليا بنجاح التلاميذ ذاتهم؛
- والمحور الثالث، هو **محور المؤسسة**، عبر الرفع من الغلاف المالي المخصص للمؤسسة ومراجعة منهجية تهييئ مشروع المؤسسة المندمج، بالإضافة إلى تشجيع الأنشطة الموازية والرياضية، وقد تم فعليا الشروع في تنفيذ هاذ الالتزام.

وبالعودة إلى محور الأستاذ الذي يعتبر فاعلا أساسيا لإنجاح ورش الإصلاح، عملت الوزارة:

أولا: على إرساء تكوين أساسي يركز على الجانب التطبيقي والعملي يمكن هيئة التدريس من اعتماد بيداغوجية فعالة تولي عناية خاصة للتلميذ.

وقد تم إرساء مسار تكويني يستقطب الطلبة المتفوقين للمدارس العليا للأساتذة، ويشترط تدريبا مقابل تعويض داخل المؤسسات التعليمية وذلك لكي يصبح هذا المسار المدخل الأساسي لولوج المهنة.

ثانيا: توفير ظروف عمل ملائمة تستجيب لاحتياجات أطر التدريس، وتعزز تأثيرهم الإيجابي على التلاميذ، لذلك شرعت الوزارة في تزويد المدرسين بمعدات بيداغوجية شاملة مع توفير دلائل وإطار مرجعي للممارسة الجيدة بالإضافة إلى الموارد الديداكتيكية، وكذا عتاد معلوماتي مع موارد رقمية.

كما حرصت الوزارة على تجهيز عدد مهم من الأقسام لتوفير الظروف الملائمة لإلقاء الدروس، إضافة إلى الرفع من عدد الأساتذة الذين يتم توظيفهم، وذلك بهدف التقليص من الاكتظاظ، ثم الاعتماد على خيار الأستاذ المتخصص كلما أمكن ذلك، علاوة على تعزيز تكوينات ذات الصلة بتنزيل الإصلاح.

ثالثا: اعتماد بعد حوار دام لمدة سنتين مع الشركاء الاجتماعيين، نظام أساسي جديد وموحد لموظفي قطاع التربية الوطنية.

من بين أهم المبادئ التي اعتمدها هذا النظام المنبثق عن قانون الوظيفة العمومية، والذي استحضر خصوصية مهنة التربية والتعليم:

1- المحافظة على مكتسبات نساء ورجال التعليم؛

2- مراجعة المسار المهني لموظفي قطاع التربية الوطنية وجعله أكثر جاذبية؛

3- عدم اعتماد النظرة الفئوية التي كانت تهيمن على النظام السابق واقتراح هندسة مغايرة من التوظيف إلى التقاعد، وتشمل كافة الفئات المهنية التي سارت ثلاث هيئات بدل ست هيئات؛

4- تحسين دخل أطر وهيئة التدريس في ارتباط مع تنزيل الإصلاح؛
5- تقديم حلول لعدد من الملفات التدبيرية الخاصة التي ظلت عالقة لسنوات طويلة.

وفي هذا الإطار، جاء النظام الأساسي الجديد بعدد هام من المستجدات، يمكن الإشارة إلى أبرزها:

أولا: سريانه على جميع الموظفين الذين باتوا يستفيدون من نفس الحقوق والواجبات، كالحق في المشاركة في الحركة الانتقالية بنفس الشروط، ثم المشاركة في الامتحانات المهنية وهو يعني الطي النهائي لملف ما كان يسمى أطر الأكاديميات الذين سيتوفرون على رقم التأجير وتؤدى أجورهم من الخزينة العامة على غرار باقي الموظفين، كما سيستفيدون من ترسيم بأثر رجعي، ومن تم الترقية بأثر رجعي من خلال اعتماد مساطر مبسطة، هذا وستخصص الوزارة غلافا ماليا خلال هذه السنة 2023 لتدبير هذا المسلسل؛

ثانيا: تحسين جاذبية مهنة التدريس عبر إقرار مسار مهني يفتح المجال لأول مرة لثلثي نساء ورجال التعليم للترقية إلى الدرجة الممتازة؛

ثالثا: فتح المجال أمام كافة الأطر التربوية والإدارية للاستفادة من تحفيز سنوي مرتبط بحصول المؤسسة التعليمية على شارة "ريادة"؛

رابعا: إحداث هيئة للأساتذة الباحثين للتربية والتكوين بهدف تمكين المنظومة من الاستفادة من خبراتهم العلمية ذات الصلة بالشأن التربوي؛

خامسا: منح الموظفين المرتبين حاليا في الدرجة الثانية، أي السلم 10 الذين تم توظيفهم الأول في سلم 9 بأقدمية اعتبارية، وهناك عدد من النقط اللي يمكن الوقت ما تيسمحش باش ندخل في التفاصيل ديالها، منها مراجعة شروط ولوج مختلف مراكز التكوين التابعة للوزارة، رفع التعويضات التكميلية لبعض الفئات، كما حددها اتفاق 14 يناير.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

منذ تعيين هذه الحكومة انطلقت جولات الحوار، واستمرت النقاشات لمدة دامت زهاء سنة كاملة، مع تنظيم أكثر من 20 لقاء حضريا، حضرته النقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية، قبل الوصول إلى اتفاق 14 يناير 2023، الذي وقعت عليه أربع نقابات بعد انسحاب نقابة واحدة لأسباب تخصها.

وقد تم عرض محتوى هذا الاتفاق في حينه على الرأي العام وعلى كل مكونات المنظومة، ومباشرة بعد اتفاق 14 يناير أعطيت مهلة ثلاثة أشهر حتى تتمكن كل مكونات المنظومة من التعبير عن مقترحاتها المرتبطة بتنزيل مضامين الاتفاق السالف الذكر، ليتم بعد ذلك استئناف جولات الحوار، إذ عقدت اللجنة المشتركة ثلاثين اجتماعا منذ شهر أبريل 2023.

وبناء على ذلك، فإن الوزارة لم تقم بصياغة المشروع النهائي للنظام الأساسي الجديد وتقديمه للشركاء الاجتماعيين إلا بعد التسجيل والاطلاع على كافة الملاحظات والاقتراحات الواردة من طرف النقابات، فيما يخص تنزيل اتفاق 14 يناير 2023، الذي كان ويبقى الإطار المرجعي لهذه المرحلة من الحوار الاجتماعي القطاعي.

وبطبيعة الحال لا يمكن أن تستجيب لكل المطالب وأن تحل كل الإشكالات من خلال هذا النظام الأساسي الجديد، لذلك فقد اعتبر اتفاق 14 يناير بأن الحوار يجب أن يظل مفتوحا حتى ما بعد المصادقة على النظام الأساسي، وأن عدد من الملفات والإشكالات العالقة، أي المرتبطة بسياقات التطبيق ومقتضيات النظام الأساسي الجديد، يمكن تدارسها ومناقشتها من أجل إيجاد الحلول المناسبة.

وتلكم كانت أهم عناصر الإجابة حول الأسئلة التي تفضلتم مشكورين بطرحها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

والآن نمر إلى التعقيب على جواب السيد الوزير.

وأعطي الكلمة بداية للفريق الحركي.

تفضل السي يونس.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس.

يشرفني أن أتناول الكلمة اليوم باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين لمناقشة هذا الموضوع وهذا الملف، الذي يكتسي أهمية خاصة ويشهد مجموعة من النقاشات لا داخل الصالونات السياسية ولا في المجتمع المدني.

السيد الوزير المحترم،

المنظومة التعليمية اليوم كتشهد واحد الاحتقان غير مسبوق في جميع أسلاكها، من التعليم الأولي إلى التعليم الجامعي، بعد إصدار هذا القانون وهاذ الميثاق اللي جات به الحكومة ديالكم، وللأسف تنصلت منه العديد من الأطراف الموقعة إلى ما قلتش جامعة، اتفاق غاب عليه التوافق وغاب عليه الإجماع اللي كان في الإصلاحات اللي سبقت واللي جسدته الرؤية الإستراتيجية الملكية لإصلاح قطاع التعليم 2015-2030، واللي حطت الأسس ديالو نظام الإطار لإصلاح منظومة التكوين والتعليم والبحث العلمي.

السيد الوزير المحترم،

في العديد من المناسبات نبهنا الحكومة ديالكم إلى مجموعة من الإشكاليات اللي واكبت النقاش والمعالجة ديال هاذ الملف، من قبيل عدم الرجوع إلى البرلمان، لاسيما الغرفة الثانية بالنظر لتنوع مكوناتها من نقابات وممثلي الجماعات وممثلي الجهات وممثلي الغرف، التكتم والسرية اللي طبعت الحوار الاجتماعي ديال واحد الفئة اللي تتهم فقط أكثر من النصف ديال الشغيلة في القطاع

العمومي، ولكن كنهم المجتمع بأكمله.

السيد الوزير المحترم،

غادي نفتح معكم واحد النقاش اللي غادي يمشي إلى ما وراء النقط والفصول اللي جات في الميثاق، واحد النقاش عمومي باش نتساءلو، وهنا غادي نوضعو القبعة السياسية ديالنا جانبا وغادي نساءلو فيكم رجل الدولة، اللي في واحد الوقيتة أشرف على وضع الخطوط العريضة لبرنامج تنموي.

ونسائلكم على أشمن مدرسة وأشمن منظومة تعليمية اللي بغينا لبلادنا ؟ واش منظومة تعليمية اللي تتعطي الكرامة لنساء ورجال التعليم؟ واحد المنظومة تعليمية اللي غادي تعطينا واحد المدرسة اللي ولد الوزير وولد البرلماني وولد المياوم البسيط في المغرب الأقصى يقدرو يتعايشو فيها ويدرسو فيها، ولا واحد المنظومة اللي مليئة بالاحتقان المشاكل والتشنجات.

السيد الوزير المحترم،

نظرا لضيق الوقت للأسف، احنا في الفريق الحركي، اطلبنا واحد الاجتماع للجنة التعليم والثقافة، كنتمناو أن الصدر ديالكم يتسع باش تسمعو الاقتراحات ديالنا باش ناقشو الفصول اللي مازال فيها الاختلاف، ونقدرو نلقاو لها حلول كيف ما قلتو.

الهدف ديالنا اليوم ماشي هو المنافسة السياسية ولا التشنجات، ولكن الهدف ديالنا هي ذيك 8 مليون.. (كلام غير واضح) اليوم نشوفو هاذ الوضع هذا اللي تتعيش فيه اليوم جميع المؤسسات المدرسية واقفة، ومازال التصعيد وتنتمنى السيد الوزير..

شكرا وأعتذر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الموالية في إطار التعقيب للفريق الاشتراكي -المعارضة الاتحادية، ياك ما غلطناش السي يوسف، تفضل.

المستشار السيد يوسف ايذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

مهم ما أعلنتم عنه بخصوص بعض التفاصيل اللي جات في النظام الأساسي الجديد، لكن أعتقد على أنه كاينة حلقة مفقودة، الحديث اليوم هو أنه الفئة العريضة اللي كاينة في التعليم واللي هي العمود الفقري ديال العملية التعليمية في بلادنا، ما استفداتش من هاذ النظام الأساسي كيف ما كان متوقع، اللي هي الأساتذة، واليوم السيد الوزير، لا يخفى عليكم الواقع الاجتماعي ديال رجل التعليم.

اليوم، مع كامل الأسف، رجل التعليم في بلادنا أصبح عرضة للتنمر، السيارة المخرششة ديال المعلم، المصروف الضعيف ديال المعلم، القهوة المعلمين تيجلسو بثلاثة بهم على قهوة، شوف الحالة فين وصل فيها الأستاذ والنظرات ديال الازدراء اللي ولى تيتعرض لها الأستاذ اليوم في المجتمع المغربي، وهذا شيء خطير وغير مقبول، وما يمكن ليناش نقبلو أنه المربي ديال أجيالنا المستقبلية يكون عرضة لهاذ التنمر ويكون عرضة لهاذ الوضع الاجتماعي المأساوي.

وبالتالي أعتقد على أنه كاينة حلقة مفقودة، ما يمكنش اليوم الأستاذ ديال السلم 10 يتقاضى 5173 درهم، في هاذ الظروف ديال المعيشة في هاذ التكلفة ديال العيش اللي تنعيشوها كاملين كمغاربة اليوم؛ أعتقد على أنه هاذ الموضوع خصو جواب وخصو جواب حقيقي.

الإشكال الثاني اليوم فيما يجري هو المصداقية ديال النقابات، الضرب ديال المنهجية التشاركية في إخراج النظام الأساسي والتفاصيل ديالو فيه ضرب ديال العمل النقابي، السيد الوزير، وفيه مس لمصداقية النقابات واحنا شفنا النتيجة، راه مباشرة من بعد المصادقة ديال الحكومة على المرسوم الخاص بالنظام الأساسي خرجو التنسيقيات، وهاذ الموضوع ديال التنسيقيات، السيد الوزير، والضغط اللي تنارسو في الشارع تيخلق إحراج للحكومة وتيخلق إحراج حتى للنقابات، لأن النقابات كشريك ملي تتلقى أنه كاينة أمور اللي تدارت خارج الاتفاق، فراكم تتوضعوها في موقع إحراج، السيد الوزير، وتتولي مضطرة أنها تساير هاذ الضغط اللي حاصل، الشيء اللي تيطرح بشكل كبير على أنه هاذ الموضوع يجب تطويقه بالجدية اللازمة، بالواقعية اللازمة وبالرجوع إلى تحصين الاستراتيجية التشاركية مع النقابات الأكثر تمثيلية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

نمر إلى كلمة فريق التجمع الوطني للأحرار.

السي عبد الإله لفحل، تفضل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

السيد الرئيس المحترم،

تمعنا بإيجاب في جوابكم، السيد الوزير المحترم، على المعطيات التي تفضلتم بتقديمها لنا في هذا الباب، منوهين بمجهودات الحكومة المبذولة بإصلاحات كبرى عرفتها منظومة التربية والتعليم ببلادنا، بما فيها النظام الأساسي الجديد المنظم لهيئة التربية والتعليم والذي أتى بمجموعة من المستجدات، من شأنها تحسين وضعية العاملين بالقطاع.

هذا النظام الأساسي الذي يندرج في إطار تنفيذ أحكام القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين، الداعية إلى تجديد مهن التدريس والتكوين

والتدبير وملاءمة الأنظمة الأساسية الخاصة بمختلف الفئات والالتزام المشترك لكل المتدخلين بهدف تحقيق الإصلاح التربوي على أساس مبدأ التلازم بين الحقوق والواجبات.

وفي سياق تفعيل التوجهات الواردة في النموذج التنموي الجديد، نجدد التعبير في فريقنا عن اعتزازنا بمبادرتكم القيمة في فتح قنوات التشاور مع النقابات المركزية الأكثر تمثيلية، والتي تمخض عنها اتفاق 30 شتنبر 2023 بشأن النظام الأساسي، خصوصا فيما يتعلق بالتعويضات والتدقيق في وضعية عدد من هذه الفئات.

نهنئكم، السيد الوزير، عن الإعلان عن تنظيم منتدى مهني للمدارس بشراكة مع مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية، كما ندعوكم إلى استكمال وتنزيل كل الاستراتيجيات التي تعزز دور الأساتذة والعاملين في القطاع ومواكبتهم في مسارهم المهني من خلال التكوين الأساسي والمستمر وتحسين ظروف الاشتغال، لما يوليه هذا القطاع من أهمية قصوى لدى جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

أود في النهاية أن أبرز أمامكم بعض الإشكاليات، أبرزها إشكالية الحكامة على مستوى صياغة القرار التربوي مركزيا وجهويا وإقليميا ومحليا، وإشكالية الجودة الشاملة بكافة تجلياتها، ثم إشكالية تطوير وتحسين منظومة تدبير الموارد البشرية، وفريقنا على اليقين بأنكم ستكونون في مستوى تدبير هذه الإشكالية.

وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن إلى فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلو السي الحسناوي.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إن تصوركم لورش إصلاح منظومة التعليم ينطلق من رصد تشخيصي لتقرير النموذج التنموي، الذي رصد جملة من المكتسبات التي راكمتها بلادنا على مستوى هذا القطاع وكذا بعض النواقص والاختلالات التي تستدعي المراجعة.

لذلك، جاء هذا النظام استجابة آنية لأهم الإشكالات التي عانى منها قطاع التعليم والمتمثلة في الوضعية الاجتماعية لموظفي القطاع.

السيد الوزير،

إننا في فريقنا نثمن عاليا خارطة الطريق الواضحة التي اعتمدتها الحكومة لإصلاح المنظومة التعليمية الوطنية، تنهل من خطب وتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله ومن الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 في مجال التعليم والتكوين والبحث العلمي ومؤطرة بالقانون الإطار رقم 51.17.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نسجل وباعتزاز كبير الإصلاحات الكبرى التي شرعت فيها الحكومة الحالية في ملف التعليم، وعلى رأسها إقرار النظام الأساسي الجديد لموظفي التعليم، في إطار الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية التعليمية الأكثر تمثيلية، وهو ما تجسد بالأساس من خلال اتفاق 14 يناير 2023، الموقع تحت إشراف السيد رئيس الحكومة بين وزارة التربية والوطنية والتعليم الأولي والرياضة والنقابات التعليمية، والذي حدد المبادئ الكبرى المؤطرة لهذا النظام الجديد.

وفي الختام، نلتمس منكم، السيد الوزير المحترم:

أولا: العمل على مواصلة الحوار مع نساء ورجال التعليم، حتى تنجلي جميع الغيوم التي تطرح سوء فهم في وجه هذا الإصلاح الشمولي الكبير؛

ثانيا: ندعوكم إلى السهر على حسن تنزيل مضمون المرسوم المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية، من خلال إقرار مبدأ تكافؤ الفرص للجميع والاحتكام إلى مبدأي الإنصاف والكفاءة المهنية في ولوج مختلف المناصب والدرجات والترقية فيها؛

ثالثا: نهيب بكم للحفاظ على فضيلة الحوار الاجتماعي القطاعي مع النقابات الأكثر تمثيلية بوزارتكم وتشكيل لجنة مشتركة لتتبع تنزيل مقتضيات النظام الأساسي، إعمالا للمبدأ التشاركي والحوار الاجتماعي بما يضمن التفعيل الأمثل للتوجيهات الملكية السامية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا لاحترام الوقت.

قبل أن أعطي الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل، وبطلب من الرئاسة الموقرة لمجلس المستشارين، أخبر السيدات والسادة الأعضاء بأن مجلس المستشارين توصل بمشروع مكفولي الأمة، وسنوافيكم بنص المشروع.

شكرا.

تفضلوا السي ميلود.

المستشار السيد ميلود معصيد:

شكرا السيد الرئيس.

على كل حال أنصتنا بإمعان لتدخل السيد الوزير، أنا غنتكلم بقلبي على اعتبار أنه فاعل ومشارك في الحوار.

اليوم أوضح أننا لم نوقع على النظام الأساسي، كان التوقيع على محضر 14 يناير للمبادئ المؤطرة للنظام الأساسي، وبالتالي خصنا نفهمو أن الحركة

النقابية وعلى رأسها الاتحاد المغربي للشغل كانت تؤمن بفضيلة الحوار إلى نهار 20 شتنبر، فتم ضرب المنهجية التشاركية، وتم انفراد السيد الوزير بتمرير هذا النظام الأساسي، وداه للمصادقة بدون الرجوع إلى النقابات المحاورة والإنصات إلى الملاحظات اللي وضعنا له كمذكرة تقديمية فيها مجموعة ديال الملاحظات على المستوى القانوني والمادي والفئوي.

اليوم كنأكدو أنه راه احنا مع الحوار ومع فضيلة الحوار، ولكن اليوم خصنا نفهمو كلنا بأن هاذ مشروع النظام الأساسي راه مرفوض بتاتا من جميع المكونات بما فيهم الحركة النقابية، ترفض في كل المؤسسات التقريرية ديالنا، وترفض من جميع رجال ونساء التعليم، واليوم الساحة تغلي بإضرابات خطيرة جدا، وبالتالي لابد اليوم أن نتكلم كلاما واضحا أين نسير بتعليمنا.

وبالتالي كنطلب من السيد الوزير يفتح الآفاق للمستقبل لأن كاين إشكالات حقيقية، وما يمكنش نسمحو أن شي واحد يستبلد الحركة النقابية، لأنها كانت تؤمن وكان حلمها الأساسي هو إخراج نظام أساسي موحد ومنصف لجميع الفئات.

اليوم، نساء ورجال التعليم ما بقاوش كيتيقو، وما بقاوش تيتيقو حتى فالحركة النقابية وهاذ الشي راه كان مقصود، وبالتالي اليوم خصنا نتحملو مسؤوليتنا لأنه اليوم ماذا وقع؟ تم الرمي بهاذ المشروع إلى الساحة وإلى واحد البيئة حاضنة للاحتجاج، وخرجناه من المؤسسات ديالو الحوارية المؤمنة بالحوار، اللي كانت فعلا حاضرة وكان الهم ديالها هو حلحلة كل المشاكل التعليمية وبناء نظام أساسي عادل ومنصف اللي غيعطي دفعة لنساء ورجال التعليم.

اليوم النساء والرجال كيعانيو من كل الأمور اللي هي مادية، وبالتالي لابد اليوم كنطالبو بواحد الرفع من الأجور، لأنه، السيد الوزير، السيد الوزير، أنا غنقولها ليك التعويضات اللي درتو تكميلية صاوبتوها بوحدكم، الصياغة ديال النظام الأساسي ما صايبناهاش احنايا، تم تسريب هاذ النظام الأساسي بدون الرجوع لينا، وغادي نذكرك نهار 20 شتنبر ملي كان الإشكال الحقيقي ديال الزلزال غادي تمشي تشوف الناس اللي كانو فالحوز، احنا بروح وطنية عالية قلنا ليك سير، ولكن اتفقتي معنا أنه غتكون مذكرة فيها مجموعة ديال الملاحظات اللي غادي ترجع لينا قبل ما توضع النظام الأساسي فالجريدة الرسمية.

وبالتالي، اليوم مأسوف على هاذ النظام الأساسي، إلى بغيتي السيد الوزير أيدينا ممدودة، ما بغيتيناش احنا مع نساء ورجال التعليم في الساحة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

إذن الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلي الأستاذة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

نسجل بكل أسف عدم وصول الحوار على مستوى قطاع التربية الوطنية إلى نتائج إيجابية، وخصوصا النظام الأساسي، وواقع الحال يثبت ذلك، حيث هناك إجماع على رفض مضامينه هذا النظام الأساسي عقدت عليه الشغيلة التعليمية الأمل لتحسين أوضاعها المادية والاجتماعية والمهنية، بما يحفزها لبذل مجهودات إضافية بالحس الوطني المعهود فيها.

هذا الأمل الذي تبخر جاء كنتيجة مباشرة لخرق منهجية البناء المشترك من طرف وزارتكم، جاء كنتيجة مباشرة كذلك.. الواردة في اتفاق 14 يناير 2023، حيث أحلتم مشروع النظام الأساسي على مسطرة المصادقة بطريقة أحادية قبل استكمال النقاش والاتفاق النهائي على مضامينه، والأخذ بعين الاعتبار للاتفاقات التي تمت في العديد من مواده.

وعلى سبيل الذكر لا الحصر، التراجع عن المادتين 1 و2 المتفق حولها في إطار اللجنة التقنية أو اللجنة العليا، والتي تنص صراحة على كون النظام الأساسي موحَدا وموحِدا وداخل الوظيفة العمومية، ولم يتوقف تجاهل الاتفاقات هنا، بل امتد للتراجع عن حلول جذرية للعديد من الملفات، كملف التوجيه والتخطيط، والذي اتفق على تغيير إطارهم أسوة بزملائهم من الأفواج السابقة.

وبالنسبة للمساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين، فقد تم الاتفاق على مقتضى انتقالي يدفع في اتجاه وضع السلم 6 و8 في طور الانقراض على دفعتين، هذه نماذج من بين أخرى لخرق الاتفاقات التي تمت، مما أفرغ النص من مضمونه، رغم وجود بعض المكتسبات الناتجة عن التفاوض الجاد وعن مسار نضالي ممتد للحركة النقابية لسنوات، وهو ما خيب آمال الحركة النقابية ومعها الشغيلة التعليمية، الأمر الذي ضيع فرصة بناء ثقة في المؤسسات وتسبب في عودة الاحتقان للقطاع التعليمي.

السيد الوزير،

إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نعتبر أن موضوع التعليم قضية تهم التقدم والتنمية، وهو السبيل لأية نهضة مأمولة، وأن الحاجة للإصلاح هي حاجة تاريخية، تستلزم تغييرا جوهريا وهيكليا، يجيب على الأعطاب البنيوية التي تتخبط فيها منظومة التربية والتكوين، ولا إصلاح ممكن بدون الانتباه والاهتمام بالأوضاع المادية والمهنية والاجتماعية لنساء ورجال التعليم.

لذلك، فالمطلوب اليوم، السيد الوزير، العمل على مراجعة النظام الأساسي بشكل فوري، حفاظا على الزمن المدرسي، وبالتالي حفاظا على المصلحة الفضلى للتلاميذ، ونبغيو نذكروك، السيد الوزير، أن الجدية ديال الحوار الاجتماعي والمصداقية ديالو مرتبطة بمدى المأسسة ديالو وبالنتائج اللي تيخرج منها أو التي تنبثق عنه.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

نمر إلى كلمة مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضلو السي عبد الكريم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير المحترم،

لن نناقش اليوم المرسوم المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية ومضامينه، باعتباره يدخل ضمن مجال التنظيم، ولكن سنناقش الآثار المترتبة عنه والتي تدخل في صلب السياسة العمومية بقطاع التربية الوطنية.

السيد الوزير،

اليوم، ومع بداية الدخول المدرسي تبين أن هناك توترا كبيرا بين أساتذة التعليم بالقطاع العام بمختلف أطيافهم النقابية ودرجاتهم الإدارية، والذي يعرف نوعا من التصعيد، بحيث يعرف قطاع التعليم إضرابا عاما وطنيا لمدة ثلاث أيام ابتداء من اليوم، يخوضه التنسيق الوطني للقطاع، والذي يضم أزيد من 17 تنسيقية، مصحوبا باعتصامات ووقفات احتجاجية بالمؤسسات التعليمية والمديريات الإقليمية.

كما أن النقابات الأربع الأكثر تمثيلية بالقطاع أعلنت مقاطعة الاجتماع الذي كان سيجمعها بكم اليوم، السيد الوزير، وهو الشيء الذي سيشل - لا محالة - الحركة بالقطاع، وسيؤثر سلبا على السير العادي للدراسة بالقطاع العمومي، كما ستكون له نتائج وخيمة فيما بعد، خاصة بالمستويات الإشهادية، والتي أصبحت مهددة بعدم التحصيل الضروري، الذي سيؤهلها لاجتياز الاختبارات النهائية المجدولة زمنيا، علما أن بعضها لم يتجاوز الدرس الأول من المقرر، دون أن ننسى الارتباك الذي يتسلل إلى بيوت أولياء أمور المتمدرسين خوفا على مستقبل أبنائهم.

السيد الوزير،

إن الوزارة تقوم بمجهودات متواصلة، والدليل هو مبادرتها بوضع نظام أساسي لهذه الفئة المهمة من موظفي الإدارة العمومية وأيضا معالجتها لمجموعة من الإشكاليات، منها التي ساهم فيها البرلمان والتي كان آخرها حل مشكل المتعاقدين.

وعليه، السيد الوزير، نؤكد على المسار التشاوري الذي تسلكه الوزارة من أجل بناء وتنزيل الإصلاح التربوي، حفاظا على مستقبل أبنائنا، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المادية والاجتماعية الصعبة لموظفي قطاعات التربية الوطنية، والذين يشتغلون بتفان وبدون انقطاع، رغم صعوبة الظروف وغياب الجو الملائم للقيام بواجبهم المهني في بعض الأحيان، وبالتالي فهم يستحقون التكريم بنظام أساسي يستجيب لتطلعاتهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن إلى أحد ممثلي الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

تفضلو السي خالد.

المستشار السيد خالد السطي

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أنا نقول، انا هاذ السيمانة كنت في (week-end) كنت في تاونات، تلاقيت أساتذة أكدو لي أنه ما شافوش التلاميذ ديالهم وهذا الاحتقان، السيد الوزير، راه مشكل وحقيقة يهدد بسنة بيضاء.

قلتي حليتي المشكل ديال التعاقد، أنا تنعتقد باقي هذا المشكل ما تحلش، السيد الوزير، مازال لأن خصهم مناصب مالية، 140.000 منصب مالي اللي خصكم، أعتقد إلى حليتوه راه (Bravo) عليكم.

فيما يخص الحوار الاجتماعي، هضرتي على الحوار الاجتماعي، أنا كممثل ديال الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نحن لسنا معنيين، قصيتينا، السيد الوزير، بالرغم من أن القانون في الوظيفة العمومية ما كيهضرش على التمثيلية، تحملو مسؤوليتكم هاذ الشي في تطبيق القانون كما بغيتو، فسروه كما بغيتو.

الأمر الثاني أن هذا النظام الأساسي رفضه الجميع، كلشي رفضو، السيد الوزير، كلشي، إقصاء الثانوي التأهيلي نهائيا، توجيه التخطيط، المساعدين الإداريين، التقنيين، الملحقين بالإدارة والاقتصاد، الملحقين التربويين، حاملي الماستر، حاملي الدكتوراه، المتصرفين التربويين، المديرين حتى هوما مقلقين، رؤساء المصالح والأقسام اللي عندكم في الوزارة حتى هوما مقلقين، ودارو تنسيقية مؤخرا، بمعنى كلشي مقلق.

الحل، السيد الوزير، أنا غادي نعطيك الحل وهو أن هذا النظام الأساسي جيبو لنا للمؤسسة التشريعية، بغينا قانون أساسي، هذا القانون الأساسي على غرار الوظيفة الصحية باش المؤسسة التشريعية تتحمل المسؤولية ديالها، لأن هذا التعليم، التعليم ديال المغاربة كاملين، والتعليم هو عندنا بعد الوحدة الترابية من الأولويات.

صحيح عندك ميزانيات كبيرة، ولكن الأثر ديالها ما باينش، السيد الوزير، ناهيك بطبيعة الحال عن الميز اللي وقع مع الموظفين، كاين زيادات مباشرة في أجور عدد من الموظفين ولكن رجال ونساء التعليم ما زدتوهمش.

نعاود نقول لكم فين هي 2500 درهم اللي واعدتو بها المغاربة لرجال التعليم؟ زيدوهم 2500 درهم جاتكم بزاف؟ كون زدتو غير شي بركة 1000، 1200، 1500، 2000 درهم، على أي حال رجال التعليم كما سبقوني الزملاء كيعانيو، خصهم زيادات مباشرة في الأجور، وهذا مطلب عادي وطبيعي إلخ...

فيما يخص الحوار، نتمناو على أنكم تعاودو تبادرو وتعاودو إدارة الحوار من جديد، السيد الوزير، على قاعدة إشراك الجميع، لأن إذا ما شركتوش الجميع أكيد ربما قد نصل إلى بعض الأمور التي لا يحمد عقباها.

احنا بغينا التعليم، بغيناك تنجح، بغينا أولاد المغاربة يقراو، بغينا يكون تعليم حقيقي ومجاني ومن التعليم الأولي إلى الأساسي إلى التأهيلي إلى الجامعي.

الأمم اللي اهتمت برجال التعليم حققت نتائج، النموذج ديال سنغافورة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي خالد.

نمر الآن إلى فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي الأستاذة هناء.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على الأجوبة ديالكم، وبالتالي لابد أن نؤكد على أن مواقف الاتحاد العام للشغالين بالمغرب هي مواقف ثابتة، نؤكد من خلالها على أنه لا إصلاح للتعليم دون إصلاح وضعية الأستاذ، لا إصلاح للتعليم دون تلبية مطالب الشغيلة التعليمية، ولا إصلاح للتعليم دون إعادة النظر ومراجعة هذا المرسوم، وبالتالي حفظ كرامة الأستاذ.

السيد الوزير،

انطلاقا من الاجتماع ديال الجامعة الحرة ديال التعليم بمجالسها الإقليمية والمحلية في 21 أكتوبر 2023، نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ما يلي:

السيد الوزير،

نؤكد على أن الخطوة التي نسفت كل مسار الحوار والجهود هي إقدام وزارتكم على تمرير النظام الأساسي بصفة أحادية وتنكرها للمبادئ المؤطرة والاتفاق المرحلي، دون الأخذ بالمقترحات التعديلية التي قدمها التنسيق النقابي في مذكرة مشتركة، والأدهى من ذلك، السيد الوزير، هو تصريحكم الغريب على أن النقابات قدمت ملفا واحدا وهو الدرجة الاستثنائية.

السيد الوزير،

مع كامل الأسف تضمن هذا النظام الأساسي مقتضيات غير منصفة، غير محفزة، غير عادلة تمس بكرامة هيئة التدريس وببعض الأطر الإدارية والتربوية عبر إقصائها من حقها في التحفيز، عدم الرفع من التعويضات النظامية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والتأطير والإدارة المجمدة منذ أكثر من 20 سنة، بل وكذلك، السيد الوزير، الإجهاز على مكتسباتها عبر إقرار نظام للعقوبات بدون مرتكزات.

بالإضافة إلى ذلك، إثقال كاهل المدرس والمدرسة بمهام جديدة دون تعويضات تكميلية، كما هو حال باقي الفئات، كذلك عدم التنصيص الواضح على مقتضى يقر بدمج الأساتذة والأطر الذين فرض عليهم التعاقد بالوظيفة العمومية، ويبقى مصطلح الإدماج والتوحيد بعيدا كل البعد عن الطابع الإجرائي.

السيد الوزير،

ختاما، ندعوكم إلى حل فوري لكل الملفات العالقة، والتي لا تقتصر على فئة واحدة، مع المراجعة الفورية لبعض مقتضيات النظام الأساسي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذة هناء.

نمر إلى آخر كلمة في إطار التعقيب لمجموعة العدالة الاجتماعية.

السي سعيد تفضل.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

النظام الأساسي المتعلق بموظفي قطاع التربية الوطنية، اللي كيتألف من 98 مادة ومن 20 صفحة، طلعنا عليه.

وكنقول لكم، السيد الوزير، كنستحضرو واحد الحوار ديال وزيرة التعليم ديال فنلندا، فقناة الجزيرة، وسولوها شنو هو السبب ديال ازدهار دولة فنلندا في ظرف وجيز، قالت لهم ثلاثة ديال الأسباب: السبب الأول هو التعليم، والسبب الثاني هو التعليم، والسبب الثالث هو التعليم.

أتذكر جيدا حوار السيدة الوزيرة.

الوضعية الاعتبارية ديال الأساتذة والمعلمين، مثلا اليابان أو الدول الإسكندنافية كلكم كتعرفوها السيد الوزير.

إذن هنا كان أولا، كنشجعكوم على الأخذ بالقرار في هاذ التغيير التنظيمي المتعدد الحلقات، يعني.(changement de décision de la prise organisationnel multi-boucles).

لكن، السيد الوزير المحترم، واش اخذيتو بعين الاعتبار السلبيات اللي الشارع الآن كينادي بها؟ يعني أول نقطة كنلاحظو التذمر في وسط النقابات والتنسيقيات اللي كتقول بأن غياب المنهجية التشاركية.

التذمر كذلك، أو النقاش الحاد وسط الأسرة التعليمية اللي هي حاليا كتلجأ للاحتجاجات والهدر الزمني ديال التمدرس بسبب فرض مجموعة من العقوبات ممكن تصل إلى العزل أو الإعفاء.

كتقول كذلك، أنكم فرضتو عليهم من خلال بعض المواد، فرضتو عليهم أنهم يضيفو، يزيدو مجموعة ديال المهام بدون مقابل، يعني من قبل كان واحد الغلاف الساعي أو إعادة الساعات الأسبوعية في التدريس كان محدد، كانو

زادو واحد ثلاثة ديال السوايع تطوعية، أما الآن غير محدد، الشيء اللي غادي يخلق واحد الاختلاف كبير في القرارات اللي غادي تصدر من خلال الأكاديميات الجهوية، يعني هاذ الأكاديمية غادي تحدد عدد الساعات مثلا فكذا، أكاديمية أخرى فكذا ديال الساعات، وبالتالي غادي يكون واحد الشرخ كبير على مستوى الجهات.

نمشيو للنقطة ديال الصياغة، أو الديباجة ديال هاذ النظام الأساسي، أنا كنشم فيه الريحة أنه قريب لما هو معمول به في القطاع الخاص يعني المقاولات، مما هو عليه خصو يكون في القطاع العام، فمثلا نتكلم على المردودية، نتكلم على المنتوج، نتكلم على الموارد البشرية، هاذي كلها مصطلحات كنوجدوها فـ (statut) ديال الشركة، كنوجدوها فـ (manuel de procédures) ما كانوجدوهاش للموظف اللي هو خصو يكون عندو واحد المنصب مالي قار عند الدولة، وبالتالي دابا احنا الآن أمام مستخدم وليس موظف.

السيد الوزير المحترم،

كنشوفو بأن الاحتقان يقدر يطول، وغادي يسبب لنا واحد الهدر زمني، والضحية هو التلميذ، والضحية هو التقدم ديال البلاد ديالنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للتفاعل مع التعقيبات.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

أنا استمعت لكل التعقيبات اللي جات وسجلتها كلها.

وبغيت نرجع لبعض النقط اللي كنعتبرها أساسية.

أولا، واش هاذ النظام الأساسي جاب مستجدات؟ يمكن لي نقولكم كاين عدد ديال المستجدات اللي في احترام المكتسبات، اللي هي كاينة الآن، واللي هي يمكن لنا نعتبرها لأول مرة كنعطي ضمانات صريحة لفائدة جميع الموظفين بمختلف أصنافهم.

تنفهم بأن يمكن لأن مازال واحد عدد ديال النصوص التطبيقية مازال ما وضعناهاش، كاين تخوف ديال بعض رجال، ونساء التعليم إذا كيقراو غير ذاك النص اللي هو نص قانوني، وبالألفاظ اللي هي قانونية وتنفهم بأن يمكن يكون بعض التخوف، نعطي بعض الأمثلة:

لأول مرة هاذ النظام الأساسي جاب ضمانات صريحة لفائدة جميع.. ما بين الضمانات اللي جابها عدم إلزام الموظفين بمزاولة مهام لا تدخل في اختصاصهم، هاذ النظام الأساسي دقق أشنو هي المهام للأستاذ خصو يقوم بها، واللي تيقوم بها الآن راه تيقوم بها، وتيعطي الإمكان باش يكون فواحد النص تطبيقي ندخلو في التفاصيل، ولكن اللي بغيت نأكد.. وكلها مهام اللي هي داخلة في مصلحة التلميذ، باش نواكبو هاذ التلميذ في التعلمات ديالو الأساس أو التعلمات أو أيضا الأنشطة الموازية.

ولكن، وهذا هنا فين البعض يمكن ما تيعطيوش الصورة الواضحة، احنا اعتبرنا بأن هذا راه كنلقاو عدد السوايع ديال العمل كتبقى نفس عدد سوايع، ما رفعناش من عدد سوايع ديال العمل، واللي كنطلبو من الأستاذ هو باش يقوم بالسوايع العمل اللي هي محددة، ويقوم بالمهام اللي هي عندها علاقة بتعليم هاذ التلميذ.

وأكثر من هذا، تنقولو إلى كان أكثر من عدد السوايع ملي تيقوم بعدد سوايع ديالو، كاين ساعات إضافية مؤدى عليها اللي يمكن ليها تجي.

كاين أيضا بعض الأنشطة بحال تصحيح الامتحانات اللي مؤدى عليه اللي حتى هو كيجي يمكن يحسن أيضا الدخل ديال الأستاذ.

هاذ النظام الأساسي أيضا تيأكد أن هناك خصنا نخليو واحد الهامش من الحرية والإبداع والابتكار في مزاولة المهام، وتينص على بعض الحقوق، أنا نعطي غير البعض منها لأن صعيب ندخل في كل التفاصيل، الحركة الانتقالية، تيرجع حركة انتقالية سنوية وحق للموظفين، وهذا مكتوب في النظام الأساسي، ترسيخ الحق في الحصول على المعلومات والمعطيات وأيضا الاستفادة من الموارد الديداكتيكية والحقائب البيداغوجية، تنقولو هاذ الأستاذ اللي خصنا نواكبوه باش يشتغل باش يكونو عندو ظروف العمل باش يساهم في تطوير الكفاءة ديال هاذ التلاميذ، خصنا نعطيوه الوسائل، وخصنا نواكبوه في المهام ديالو، تنقولو بأن هاذ الأستاذ خصنا نحميوه، وهاذ الأستاذ خصنا أيضا الاحترام ونحافظو على الكرامة ديال الأستاذ لأنه هو الفاعل الأساسي في هاذ المنظومة.

أنا كيف قلت، احنا اشتغلنا على واحد.. انطلقنا من واحد الاتفاق، اللي قلت كيف فسرت كانت نتيجة ديال واحد العمل ديال خمس نقابات، واللي هاذ الاتفاق تم وضعه 14 يناير، هاذ النقط اللي كاينة في النظام الأساسي، خوذو هاذ الاتفاق ديال 14 يناير راه مكتوب، راه مفتوح للعموم، ويمكن ناخذو نقطة بنقطة، واش هاذ النقط ما كايناش بالحرف حرفيا في هاذ الاتفاق؟ وهي قلت كان مفتوح لكل مكونات المجتمع والمنظومة باش تعبر على رأيها لمدة عدة شهور.

من طبيعة الحال هناك ملفات إضافية، هناك ملفات أخرى، هناك في تدقيق واحد العدد ديال النقط يمكن كاين النقط اللي هي تحتاج إلى تدقيق وتحتاج إلى ضمانات إضافية، الوزارة مستعدة باش تدخل فالتفاصيل وتعطي هاذ الضمانات الإضافية باش ما يبقاش لبس وما يبقاش يكون كلشي الحقوق والواجبات تكون واضحة، باش كل واحد اللي خصو يقوم بدوره يلعب دوره، بلا ما واحد يتعدى على الآخر ولا بلا ما شي منظومة واحنا عارفين

كيفاش واحد العدد بعض الأحيان ديال رجال ونساء التعليم تيطلبو باش يكون نوع من الحماية ضد بعض التعاملات التعسفية، وكل ما وضحنا الحقوق والواجبات كل ما نقصنا من الضبابية ،ونقصنا من هاذ الهامش اللي يمكن تيتعطى للبعض، وهذا هو الاتجاه اللي فضلنا نمشيو فيه، كان يمكن خليو ذاكشي راه تيديرو راه كاين المهام تيقومو بها وماكاين لاش ندققوها وماكاين لاش نكتبوها وماكاين لاش..

ولكن احنا اعتبرنا في هاذ العصر ديال اليوم راه ضروري يكون هاذ الحقوق والواجبات واضحة، وهاذ نمشيو في اتجاه الدفاع على المصلحة الفضلى ديال التلميذ، وهذا ماشي كلامنا ولكن ملي تنقولو بأن التلميذ خصو يكون في صلب المنظومة، راه صلب المنظومة تيعني خصنا نشوفو كيفاش هاذ التلميذ تيستافد ولا ما تيستافدش من هاذ المدرسة العمومية، وهنا ماكاينش لاش نرجع للنتائج والتقييم اللي تم من طرف لا على الصعيد الوطني ولا الدولي، يمكن تكون عندي مناسبة في اللجنة نرجع نعطيكم التفاصيل ديال التقييم اللي تدار غير في بداية هاذ السنة.

احنا بدينا واحد الإصلاح بدا دخل القسم، تنشوفو تحولات داخل الأقسام مع الأساتذة ومع اللي تيشتغلو بتفاني وتيقومو بواحد العمل اللي هو يمكن لنا نوهو به عليه، هاذ الإصلاح ما جا لا من فنلندا ولا من السويد ولا من.. جا من بعد واحد المشاورات وطنية قامت بها المنظومة، ما جبنا لا مكتب الدراسات، و100 ألف ديال الناس اللي شاركو وأعطى واحد العدد ديال النقط واحد الأهداف اللي هي أساسية، وقلنا هاذ الأهداف خصنا نركزو عليها إلى بغينا نجحو باش ما نبقاوش حتى الوسائل اللي هي موجودة تنفرقوها وتنوزعوها على عدد ديال الأهداف، راه ما تنوصلو حتى لحاجة.

قلنا خصنا نركزو على بعض النقط ونشتغلو عليها بجدية، ونحاولو كل ما يمكن نردو هاذ المدرسة العمومية مدرسة ترجع الثقة فيها ونردو ليها الهيبة ديالها، راه هذا هو اللي منتظر منا، وهو اللي حاولنا احنا نشتغلو عليه مع الشركاء، ونوهنا بالعمل اللي قامو به، لأن فالحقيقة العملية ماكانتش ساهلة، وكان أخد ورد فواحد العدد ديال النقط، ويمكن ما لبيناش 100% ديال المطالب، ولكن هناك مكتسبات اللي هي كاينة فهاذ النظام الأساسي، مكتسبات اللي هي مادية تتحسن الدخل، مكتسبات اللي هي تتفتح واحد الآفاق واحد المسار مهني اللي ماكانش مفتوح، مكتسبات اللي هي تتحفز واللي تتربطوها بواحد النتائج، مكتسبات اللي هي تتعطي لواحد الفئة كبيرة اللي كان ما يسمى بأطر الأكاديميات تفتح ليهم المجال باش ينخرطو في نفس النظام الأساسي بنفس الحقوق والواجبات.

بطبيعة الحال يمكن لينا نعتبرو بأن هاذ الشي كلو ماشي مهم، ولكن راه عندو هاذو كان نتيجة ديال هاذ العامين ديال العمل، والنتيجة اللي هي منذ البداية احنا قلنا بأن الحوار اللي قمنا به هو حوار قطاعي، وهاذ الحوار القطاعي اللي هو موجه للمدرسة العمومية هذا ما تيمنعش بأن هناك انتظارات أخرى، ما تيمنعش بأن هناك مطالب أخرى، البعض منها أفقي لأن تيهم كل مكونات الوظيفة العمومية، وهذا فالحقيقة عندو إطار آخر ديال النقاش ديالو، وهناك أيضا يمكن لي نقول بأن واحد عدد ديال الإجراءات اللي هي اتخذت في هاذ الاتجاه.

إذن أنا غير اللي بغيت نأكد عليه هو بأن الإصلاح هو مسؤولية ديال الجميع، لأن هاذي قضية مجتمعية تتهم جميع مكونات المجتمع وكلشي تيطلب باش نحسنو الجودة ديال التعلمات.

بغيت نذكر بأن الغلاف المالي الإضافي اللي مخصص غير لتنزيل هاذ النظام الأساسي 9 مليار ديال الدرهم في 4 سنوات، وخصنا نضيفو ليها 2 مليار ديال الدرهم سنويا، أي 2 مليار ونصف سنويا لتنزيل هاذ النظام الأساسي خصنا نزيدو ليها 2 مليار ديال الترقية العادية واللي تتبين المجهود اللي تيدار.

وهنا لازم أيضا نوجهو نداء بأن الحكومة فالوقت اللي هي كتدير واحد المجهود راه بطبيعة الحال يكون أيضا وهذا تنشوف داخل هاذ المنظومة كاين واحد العدد ديال رجال ونساء التعليم اللي هوما متجندين اللي هوما تيشتغلو وعندهم الغيرة على هاذ المهنة اللي هي مهنة نبيلة وتيخدمو بلا ما يحسبو أو بلا ما يوضعو شروط، لأن تيعتبرو بأن المصلحة الفضلى ديال المتعلمات والمتعلمين هي فوق كل اعتبار.

أنا غير بغيت نختم باش نقول بعض الأسئلة اللي باغي نطرح أنا، واش هاذ النظام الأساسي جاب مزايا إضافية، مكتسبات جديدة اللي غادي يستافد منها المدرس؟

يمكن لي نقول لكم أن الجواب ديالي واضح، نعم، واش كافية؟ واش ما كاينش نقط اللي مازال خصنا نحسنو فيها؟ يمكن لي نقول لكم نعم بطبيعة الحال هذا مسار، احنا ما قلناش بأن حلينا كل المشاكل، قلنا هاذي مرحلة، هناك مكتسبات نسجلها، بعدا نطورو التطبيق ديال كيفاش التنزيل، لأن مازال واحد العدد ديال.. مازال 20 ديال القرارات، كاين واحد خمسة ديال المراسيم اللي يمكن نحسنو فيها التنزيل ديال هاذ.. وندققو بعض الأمور ونعطيو ضمانات إضافية ونشتغلو عليها، وهناك بطبيعة الحال ملفات اللي مازال مفتوحة، ويمكن لنا نشتغلو عليها ونلقاو الحلول المناسبة فيها يخصها.

واش كاين شي تراجع على شي مكتسبات؟ يمكن نقول لكم لا، وتنفي بعدا أنا هاذ الشي إلى كان شي تراجع على شي مكتسبات، وأنا مستعد ناخذو نقطة بنقطة، انطلاقا من المرجعية ديال الاتفاق اللي كان في 14 يناير، ندرسوها إلى تسجلت في هاذ أسميتو..

واش هاذ المشروع ديال النظام الأساسي تيخدم المدرسة العمومية، وتيخدم كيفاش نحسن الجودة ديالها وكيفاش نردو رهان ديال الثقة؟ يمكن لي نقول لكم بأن هذا هو اللي كان الهدف الوحيد وراء هاذ العمل.

ويمكن لي نقول لكم بأن احنا الوزارة تتعتبر في نفس الوقت خصنا ندافعو على المصالح ديال الأساتذة وديال أسرة التعليم، ولكن في نفس الوقت خصنا

نبقاو تكون مراعاة ديال المصلحة الفضلى ديال المتعلمات وديال المتعلمين.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.
نمر الآن إلى السؤال الحادي عشر موضوعه "تأهيل المدارس العليا".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.
السي جواد الهلالي، تفضل.

المستشار السيد جواد الهلالي:

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير المحترم،
عن التدابير المتخذة لتأهيل المدارس العمومية بالمناطق المتضررة من الزلزال، نسائلكم.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.
جواب السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

شكرا السيد المستشار المحترم.
كما تعلمون، فقد بادر صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بإصدار تعليمات سامية من أجل الاحتواء السريع لأثر زلزال الحوز وضمان الاستئناف السريع للخدمات العمومية وإعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة.
فالوزارة وضعت واحد البرنامج للتدخلات الاستعجالية لضمان الاستمرارية البيداغوجية، فيه واحد الجانب اللي هو مادي، ظروف الاستقبال، وفيه واحد الجانب اللي هو تربوي تيهم التدابير المرتبطة بسير الدروس ومواكبة التلاميذ.
وفي نفس الوقت، شرعت الوزارة في تنزيل واحد البرنامج ديال إعادة بناء وتأهيل المؤسسات التعليمية الأكثر تضررا بكلفة مالية ديال 4 ملايير ديال الدرهم، وهاذي بدات الدراسات فيها يخص هاذ البرنامج.
وأخيرا، بغيت نأكد بأن في إطار هاذ البرنامج، تم وضع واحد البرنامج للتنمية المندمجة للأقاليم المتضررة اللي الغلاف المالي المخصص له هو 5 ملايير ديال الدرهم، وبطبيعة الحال الهدف من هاذ البرامج هو تأهيل المؤسسات التعليمية في هاذ المناطق، وخاصة المناطق الجبلية باش نوفرو ظروف استقبال التلاميذ ونوفرو ظروف تحسين الجودة ديال التعليم في هاذ المناطق بما فيه بطبيعة الحال العرض المدرسي فيما يخص بعض مؤسسات القرب أو بعض المؤسسات الجماعاتية اللي تتلعب واحد الدور مهم في هاذ المناطق لتحسين الجودة ولتخفيض الهدر المدرسي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.
تعقيب الفريق المحترم، السي جواد.

المستشار السيد جواد الهلالي:

شكرا السيد الوزير المحترم.
احنا تنعرفو المجهودات اللي تتبذلوها على رأس هاذ القطاع الاستراتيجي والتربوي من أجل ضمان استمرار الدراسة في المناطق المنكوبة، سواء من خلال زيارتكم الميدانية أو مواكبتكم الدائمة والمستمرة لها.
وبدورنا كأبناء هذه المناطق عايشنا ونعايش الواقع المرير لتمدرس أبنائنا بهذه المناطق والظروف الصعبة التي كانوا يعانون منها من قبل الزلزال خاصة خلال الشتاء وفترات البرد القارس التي تعرفها.
اليوم، السيد الوزير المحترم، في ظل هذه النكبة حجم المعاناة تضاعف على جميع المستويات بنسبة لأبنائنا المتمدرسين بين ظروف الإيواء والسكن من جهة، وأماكن التمدرس من جهة أخرى، ناهيك عن التبعات النفسية التي لازالت جاثمة في نفسية وذهنية هؤلاء الأطفال، وأنتم تعلمون، السيد الوزير، أن عددا من المدارس العمومية تهدمت كليا أو جزئيا، وبالتالي فهي بحاجة لإعادة البناء والتأهيل، ناهيك على أن هذه المنطقة في الأصل تعاني من نقص كبير في المدارس العمومية جراء تزايد أعداد الأطفال الملتحقين بالدراسة.
ونلفت انتباهكم على سبيل المثال لمشروع بناء ثانوية أبوبكر الصديق بجماعة سيدي عبد الله غياث التي لم تر النور لحدود اليوم، والتي كان يتوقع أن تستقبل 1000 تلميذا، اعتبارا للكثافة السكانية بهذه الجماعة.
كل هذه المعطيات، وللإشارة، السيد الوزير، بأن هناك جمعية محسنة قامت ببناء 4 حجرات كثانوية مؤقتة داخل الإعدادية في هاذ الجماعة، ولكن الاكتظاظ الكبير لعدد المتمدرسين وعدد التلاميذ تيعرقل التمدرس في هذه الحجرات.
كل هذه المعطيات تبرز حجم الرهانات والتحديات التي تستوجب تعاطي عمله وواقعه وتدخل مستعجل لإنقاذ هذا الموسم الدراسي بهته المناطق، وذلك في غضون هذه الأيام قبل الدخول في الأشهر الأشد قساوة ولا من حيث البرد والشتاء وصعوبة المسالك.

السيد الوزير المحترم،

ثقتنا فيكم وفي الحكومة كبيرة جدا في مباشرة خطة عمل خاصة واستثنائية ومستعجلة لإعادة تأهيل المدرسة العمومية بهذه المناطق في أقرب الآجال.
والسلام عليكم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تفاعل السيد الوزير مع تعقيب الفريق المحترم في حدود ما تبقى من الوقت بطبيعة الحال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

أنا غير اللي بغيت نأكد عليه هو أولا أن التزمنا باش إعادة البناء تتم فواحد المستوى اللي هو أحسن ما كان عليها فهاذ المؤسسات التعليمية، ويتم قبل الدخول المدرسي المقبل.

ثانيا، التزمنا أيضا باش هاذ البرنامج التنموي ديال هاذ المناطق يستاجب وينقص من الاكتظاظ اللي هو معروف في بعض الثانويات، وأيضا يفتح المجال لتمدرس واحد العدد ديال التلاميذ اللي يمكن الآن ما تيمكنوش باش يلتحقو بالمدرسة، وهذا تيعني النقل المدرسي وتيعني الداخليات وتيعني المشاريع ديال المدارس الجماعاتية اللي يمكن تساعد باش ترفع من جودة العرض المدرسي فهاذ الأقاليم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على التعقيب، وشكرا على مساهمتكم القيمة فهاذ الجلسة.

أخبر المجلس الموقر بأن الرئاسة توصلت بمراسلة موجهة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان إلى السيد رئيس المجلس، يخبره من خلالها بإعادة ترتيب الأسئلة الموجهة للسيد وزير العدل، وغادية تكون مباشرة بعد الأسئلة الموجهة لقطاع التربية الوطنية.

وعليه غننتقلو للسؤال الآني الأول الموجه لقطاع العدل، وموضوعه "مراجعة النظام الأساسي لموظفي كتابة الضبط".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي -المعارضة الاتحادية.

تفضل السيد الرئيس السي يوسف.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن مآل مراجعة النظام الأساسي لهيئة كتابة الضبط.

السيد رئيس الجلسة:

جواب السيد الوزير.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

إذن السيد المستشار يؤرقه هاذ الموضوع لأنه المرة الثانية أو الثالثة أعتقد كيتطرح هاذ الموضوع.

على كل هاذ القانون الأساسي الآن عند وزارة الوظيفة العمومية بعد ما ناقشناه معكم ومع جميع النقابات، وتبادلنا فيه المعطيات ووجدنا واحد الصيغة منقحة وشاملة مع مشروع المرسوم من طرف وزارة العدل ومناقشته مع وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وغيوقع واحد الاجتماع فالأسابيع المقبلة لإنهاء هذا الموضوع باش يصبح ساري المفعول إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب للفريق المحترم، السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الوزير.

أولا لابد أننا نوهو بالمقاربة التشاركية اللي أطرت المسار ديال إعداد المسودة المتوافق حولها ديال النظام الأساسي لهيئة كتابة الضبط، لكن، السيد الوزير، احنا منين كنطلعو على مشروع القانون المالي ديال سنة 2024، كنا نتمنى أنه يتم الأخذ بعين الاعتبار إخراج هاذ النظام الأساسي لحيز الوجود، لكن مع كامل الأسف المؤشرات اللي متوفرة في مشروع قانون المالية توحي بأنه لم يتم أخذه بعين الاعتبار، بل حتى العدد ديال المناصب المالية المخصصة لوزارة العدل انتوما تتعرفو الخصاص اللي كاين فالمحاكم فالموارد البشرية تم تقليصه هاذ السنة، الشيء الذي كيثير عندنا بعض المخاوف حول المسار ديال إخراج هاذ النظام الأساسي في أقرب وقت بما يضمن التحفيز وبما يضمن أيضا تنفيذ مضامينه.

كيف تتعرفو، السيد الوزير، اليوم النظام الأساسي ديال كتابة الضبط اللي تم إقراره في 2011 بعد 12 سنة كاين واحد المقتضى لحد الساعة لم يجر تنفيذه هو الخاص بالمنصب ديال منتدب عام.

هيئة كتابة الضبط اليوم اللي أعطت عدد ديال المسؤولين فالمحاكم واللي أعطت مدراء مركزيين، وهاذ المنصب ديال منتدب عام من بعد 12 سنة على إقراره في النظام الأساسي لكتابة الضبط لم يجد طريقه للتنفيذ.

فبالتالي نتمناو أنه سيادتكم والحكومة تنفذ هاذ المقتضى لأنه هذا مقتضى قانوني لا ندري لماذا يجري تعطيله إلى حدود الساعة؟

فهاذ الأمر هذا بالإضافة للمؤشرات ديال قانون المالية تجعلنا نقلق قليلا على المسار ديال مراجعة النظام الأساسي لهيئة كتابة الضبط.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

تفاعل السيد الوزير مع تعقيب الفريق المحترم.

السيد وزير العدل:

متفق معك، طلبت من الإدارة باش تهيأ لي واحد اللائحة اللي غادي

نقدموها لوزارة المالية، الوظيفة العمومية باش.. لنا حق، حق لم يتم احترامه، وحق لم يتم إعماله، خصو يتحل هاذ المشكل هذا، واحنا طرحنا هاذ الموضوع.

أنا كنشكركم كذلك في الحوار اللي معكم على مستوى النظام الأساسي، وغادي نستمرو في النقاش فيه باش نستمرو حتى نتفقو على الصيغة النهائية، واخا الآن كاين نقاش.

ثانيا، ما نقدروش ندخلو فقانون المالية لأنه مرسوم، وهاذ المرسوم خصو يدوز بعدا ويصبح الشرعية، يصبح عندو وضع قانوني، عاد يمكن تدخلو في القانون المالي، نفس النقاش اللي كان عندكم مع السيد شكيب بنموسى، جيبو القانون لهنا، هاذي القانون الأساسي مراسيم، لا تخضع لمقتضيات المادة 71 نتاع الدستور، وبناء عليه، حيث يبتو فيه كمرسوم ذيك الساعات ندوزوه فالقانون المالي، ولكن قبل كاين انعدام الشرعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

"تقريب القضاء من المتقاضين وعقلنة الخريطة القضائية"، موضوع السؤال الثاني لفريق الأصالة والمعاصرة، والكلمة لأحد السادة باسطي السؤال للتدخل.

السيد خليد، تفضل.

المستشار السيد خليد البرنيشي:

نسائلكم السيد الوزير، حول تقريب القضاء من المتقاضين وعقلنة الخريطة القضائية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

جواب السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار.

السيد الرئيس،

كاين المرسوم الآن عند الأمانة العامة للحكومة درنا فيه إعادة النظر ديال المحاكم اللي كاينة، مشينا فواحد التصور، جميع عواصم الجهات: فاس، أكادير، الدار البيضاء.. العواصم ديال الجهات درنا فيها محكمة إدارية ومحكمة تجارية، وحيدناهم من المناطق الأخرى، ودرنا ثلاثة الجهات ولا أربعة درنا باش يكون محكمة استئناف إدارية، ومحكمة استئناف تجارية، مثلا محكمة الاستئناف الإدارية في فاس، المحكمة الاستئناف التجارية بفاس، المحكمة الإدارية في طنجة، المحكمة الاستئنافية الإدارية والتجارية في أكادير، المحكمة الإدارية والتجارية في كل من العيون والداخلة.

وهكذا درنا محاكم استئناف.. التصور اللي عندنا آخر هو أنه الجلسات ديال المحكمة الإدارية، عفوا المحكمة الإدارية الاستئنافية والمحكمة التجارية الاستئنافية اللي بعيدة، بغينا نديرو جلسات عن بعد داخل قاعات المحكمة ديال المحكمة الابتدائية باش يتبعو الجلسات بحضور واحد كاتب الضبط، والجلسة الإدارية مثلا كاينة فمراكش الآن ويمكن تتبعها من العيون، ولا تبعها من أكادير بلا ما تنقل، وكتكون الإجراءات تتم تما، حتى تتكتب مذكرة كتعطيها لكاتب الضبط تما ويسكانيها، ويصيفطها باش نخففو على السادة المحامين.

درنا المحاكم الابتدائية، الآن درنا واحد المجموعة دالمحاكم الابتدائية، رقينا 12 مركز قضائي للمحكمة الابتدائية، حيدنا محكمة إدارية ومحكمة تجارية ديال مكناس، لأن حولناها إلى فاس، ودرنا كذلك خلقنا بئر كندوز، وخلقنا محكمة ديال الداخلة، وكذلك إحداث 13 مركزا قضائيا، ودرنا تامصلوحت، إلى غير ذلك، ثم محكمة الاستئناف بالداخلة، ومحكمتين ابتدائيتين إداريتين بكل من العيون والداخلة، ومحكمتين ابتدائيتين تجاريتين بكل من العيون والداخلة.

هاذي واحد المجموعة ديال المحاكم اللي فتحنا، دابا كنفكرو نفتحو في أولاد تايمة، نفتحو في مناطق أخرى، المحكمة الابتدائية فبيوكرى، شحال ما قربنا المحاكم للمواطنين شحال ما خففنا ذاك الثقل القضائي على نفس المحكمة ونتوسعو أكثر، احنا الآن نشتغل على هاذ الموضوع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد خليد البرنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم، على ما تفضلتم بعرضه من إيضاحات والتزامات والتي تعكس المجهود المبذول من طرف وزارتكم، بمسؤولية النهوض بمستوى منظومات العدالة ببلادنا.

كما نستحضر القيم المضافة لما تقومون به على رأس القطاع وفق التوجهات المولوية لأمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وبهذه المناسبة، نسجل في فريقنا بارتياح كبير المنجزات الايجابية لحصيلة أداء الوزارة تحت إشرافكم في سبيل إقرار الأمنين القانوني والقضائي، ونثمن المجهودات المبذولة في ولايتكم لتنزيل ورش إصلاح قطاع العدالة، خاصة في مجال بناء محاكم جديدة استجابت للتطور الذي تعرفه المنظومة القضائية بالمغرب.

كما ننوه بالتوجه العقلاني والواقعي نحو إحداث إدارة خارج مركز العاصمة، ومنها إدارة السجل العدلي الوطني، وشبكة من الإجراءات الأخرى المتعلقة بحماية ممتلكات مغاربة العالم ومحاربة شهود الزور، مع استحضار سن نظام التغذية للأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية في إطار تنزيل

استراتيجيات أنسنة ظروف الاعتقال والتوقيف.

لكننا نستحضر بهذه المناسبة مجموعة من الملاحظات، السيد الوزير المحترم، والتي نتمنى استدراكها في إطار مواكبة تنزيل ميثاق إصلاح منظومة العدالة، ومنها:

مراجعة الخريطة القضائية، التي تدخل حيز التنفيذ منذ 2 يناير 2018، والتي أثارت مجموعة من الإشكالات منها: الخصاص في الحصيص البشري، مما ينعكس سلبا على الإنتاج القضائي، وغياب الانسجام بينها والتقطيع الإداري المعتمد ببلادنا في إطار الجهوية المتقدمة، والذي لا يساير مبدأ العدالة المجالية ويسن حق الولوج إلى مرفق العدالة.

وهنا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، وأنتم تقومون بتنزيل الخريطة القضائية الجديدة، ما مصير الدائرة القضائية لجرسيف؟ لأي محكمة الاستئناف ستكون تابعة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، التفاعل مع التعقيب.

السيد وزير العدل:

هاذ الشيء نديروه على خاطرو، جرسيف غنردوها لتازة ما تبقاش فوجدة، لأن كنمشي لوجدة 150 كيلومتر، تازة 40 كيلومتر، بغيتي نردوها لتازة، احنا نردوها لتازة.

ياك أنت من حزب الأصالة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن "تطوير وتعميم الرقمنة بالمحاكم"، موضوع السؤال الثالث لفريق التجمع الوطني للأحرار.

الكلمة لأحد السادة باسطي السؤال.

السي محمد حنين، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

عن رقمنة محاكم المملكة، نسائلكم السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير العدل:

المشكل ديال الأنترنيت فالمحكمة راه مشكلة كبيرة، كنحطو، شكون غيتعامل معاك فيه؟ محامون ما عندهم رغبة، الموظفون تيخليو (l'ordinateur) يمشي يخدم ليك.. عندنا مشكل كبير، راه وظفناه فالشهر اللي فات، هاذ الشهرين، 150 (adjoints techniques) فهاذ الشي ديال (l'informatique) باش يبداو يتعاملو مع (l'informatique).

غادي ندير امتحان من هنا أسبوع بالنسبة (les adjoints techniques) واحد 150 آخر، باش نوزعوهم فالمحاكم باش..

درنا كل محكمة دابا بحال درنا واحد (des brigades) من 180 موظف هاذو فرقناهم على 40، درنا 40، 40، 40، كل 40 كنسفطوها لواحد المحكمة كيخدم شهر فهاذيك المحكمة من ثلاثة ديال العشية حتى العشرة ديال الليل، يضمنو جميع الملفات ودرت التفتيش، باش إلى يضمنو هاذوك الملفات، إلى دازت واحد 15 اليوم نمشي ندير لهم التفتيش، واش بقاو مستمرين ولا عاود ثاني خلاو (l'ordinateur) ومشاو يكتبو بيديهم، ديك الساعة غنديرو المتابعة التأديبية.

درنا مركز النداء، درنا المرجع الوطني الإكتروني للمهن القانونية والقضائية، هذا برنامج درناه، درنا تطبيق الهاتف المحمول "محكمة موبيل"، هذا باش المواطنين يتبعو الملفات ديالهم، عارف الملف ديالو أشنو وقع فيه، وإلى تنفذ شي فلوس على المحامي يعرف شحال تنفذ وفين مشاو ذوك الفلوس، السادة المحامين غتعجبهم هاذ القضية، ويولي مراقب المحامي بالتلفون بورطابل.

درنا بوابة تقديم طلبات العفو والإفراج المقيد بشرط العفو، درنا مسطرة التبادل الإلكتروني مع المفوضين القضائيين، درنا إعادة تصميم الموقع الإلكتروني للوزارة، هذا ماشي مشكل، درنا إعادة الاعتبار فقانون المسطرة المدنية، بغينا نخرجوه للوكيل العام ونعطيوه (l'ordinateur) هو اللي يقرر فيه، ما حد تحكم لي بعامين أو ثلاث سنين، دازت أربع سنين ما عندو سابقة أخرى، علاش غادي يمشي يقدم طلب، (l'ordinateur) يمسح ليه السابقة، بلا ما يقدم طلب بلا ما يديرو بحث، هاذ الشي كلو ما عندنا ما نديرو به.

ودرنا هاذيك اللي كيعجبو النساء، درنا واحد البرمجة باش نضبطو شكون اللي مزوج شكون، شكون اللي مضبوط شكون، باش نفضيو هاذ الملف هذا، ما بقاش شي واحد يتزوج من مور مراتو.

ودرنا المنصات ديال المزاد العلني، بغينا نوليو نبيعو المزاد العلني ف (l'ordinateur)، ما كاينش ذيك تجمع تما السماسرية كيشريو بعضيتهم، غادي يوليو ذاك الشي المنتوج ف (l'ordinateur) ويجي يدير المبلغ ونهار 10/30 مثلا راه غادي يعلن الثمن اللي مشاو مباشرة (l'ordinateur) بلا ما يشوفو لا رئيس المحكمة ولا الوكيل العام ولا الرئيس الأول ولا حتى واحد، وبغينا نديرو فالمزاد العلني يولي داخل الكومبيوتر باش نوقفو ذاك اللعب اللي كيكون داخل المزاد العلني، هاذ الشي صعيب، كنتمنى أنهم يعطيونا الفلوس باش نكملو هاذ الشي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب للفريق المحترم.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الوزير على هاذ الجواب.

واخا قلتو بأن راه مشكل عويص وكاينة صعوبات، ولكن احنا كنثمنو التصور ديال الحكومة لتعميم الرقمنة ديال محاكم المملكة، وهذا السيد الوزير لابد أن نفتخر به، احنا تنعيشو بالملموس، لا المتقاضين ولا مساعدي القضاء، الخدمات اللي أدت إليها هذه الرقمنة.

صحيح أن هناك تفاوت بين المحاكم، كاين المحاكم اللي فيها واحد المجهود كبير وكاين محاكم اللي باقي شوية خصها واحد المجهود لكي يتم الارتقاء بالخدمات لفائدة المتقاضين.

وطموحنا هو أننا نوصلو للمحكمة بدون أوراق، يعني المحكمة الرقمية بدون أن نستعمل الورق وبدون أن نكلف المتقاضين بالتنقل إلى المحكمة من أجل الحصول على بعض الوثائق، راه صعيب باش يمشي المواطن للمحكمة باش ياخذ نسخة الحكم اليوم، هاذ الشي خص يكون متاح عن طريق الوسائل المتطورة والتكنولوجية، وصعيب كذلك باش يمشي المحامي أو مساعد قضاء أو غيره باش ياخذ تقرير خبرة مثلا من الملف، فطموحنا أنه نمشيو فهاذ التوجه.

احنا كنثمنو هاذ المجهودات اللي تحققت لحد الآن، كنلتمسو منكم أنكم تواصلو هاذ المجهود هذا، والعمل على إصلاح بعض الاختلالات التي لازالت تحد من هاذ المجهود، راه عيب اليوم نشوفو واحد عدد المحاكم باقي فيها الأحكام تحرر بخط اليد، أو بنماذج مطبوعة مسبقا، وتيبقاو بعض القضاة تيملؤو الفراغات، ملي تمشي تشوف هذاك الحكم تيكون المقروئية ديالو ما كيناش.

كذلك فيما يتعلق بالمحاكمة عن بعد، السيد الوزير، تتعرفو بأنه كاين عندنا واحد المادة 287 في المسطرة الجنائية، كاين بعض المحاكم اللي ما تيلتجؤوش إلى هاذ المحاكمة عن بعد إلا إذا كانت هناك أسباب استثنائية وطارئة، ولكن مازال بعض المحاكم اللي تتعمل بهاذ الوسيلة ديال الحكم عن بعد، وهو يتنافى مع المحاكمة العادلة اللي خص تكون فيها الحضورية وخصها تكون فيها الشفوية.

إذن أملنا، السيد الوزير، هو أن نصل إلى محكمة متكاملة، مرقمنة، من أجل ضمان الأمن القضائي أولا والمحاكمة العادلة وتحفيز الاستثمار من جهة أخرى.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للتفاعل مع التعقيب.

السيد وزير العدل:

نفس المتمنيات اللي عندك عندي، غير أنا في الحكومة عرفت أش أعطى الله وأنت في البرلمان تابعني من اللور.

أما نفس المتمنيات مدى بنا أن المشكل، راه المشكل حتى ديال العقلية، دابا الاجتماع كان عندنا البارح قلنا لهم، الموظفين ما تبقاوش ذوك الملفات اللي كيجيو عند صندوق المحكمة أخروهم، سبقو ليا ديال (l'ordinateur) اللي كيجيو عن طريق منصة المحامي باش نضغط على المحامين باش يمشيو في هذا الاتجاه، لأن إذا صيفطو لنا على المنصة كيسهل عليا الأمور.

لقينا الموظفين تيكتب لك السمية والسمية ديال الطرف الآخر وتيحبس، حتى المعطيات ما كيديرهمش، كون غير تيدير ليا المعطيات باش نعرف شكون.

أنا نعطيكم قضية أخرى، تيجي تيدخل للمحكمة، دابا غادي ندخلو بـ (les cartes) المحامين غادي يدخلو من جهة ما غادي يسولهم حد، ولكن دابا بـ (la carte nationale) كتدي (la carte nationale) ديالك وذيك الساعة تيطلع في (l'ordinateur) شكون أنت، ياك، (tu n'es pas recherché) وغادي نربطو بالساج، وغنربطوه بالساج غير يدخل نعرفو أشمن ملف عندو، ولكن إذا ما عندو ملف ودخل المرة الأولى ودخل المرة الثانية، ودخل المرة الثالثة عندنا 2 الأسئلة، غير يا إما هاذ السيد عندو واحد الغرض بغا يقضيه وما بغا يتقضى لو، إذن كاين اللعب تما خصنا نعرفو شكون، إما هذا السيد هذا شي سمسار ولا شي حاجة، خصنا نعرفو علاش كيجي، وهذه مرتبطة بالوكيل العام، درناها مرتبطة بالوكيل العام، يولي الوكيل العام في المكتب ديالو كيبان له، إذا بان لو دخل 3 أو4 الخطرات كتشعل لو ديك البولة حمراء وكيقول لهم سيرو جيبو هذاك، خص يعرف علاش دخل للمحكمة.

أي واحد بغا يدخل للمحكمة خصني نعرف، بغا يجي يتفرج نعرفو مشا يتفرج، بغا يحضر للجلسة نعرفو بغا يتفرج في الجلسة، وهاذ الشي راه.. ورغم ذاك الشي، يا أخي معلمين، كتسد عليه هنا ويحل لك هنا.

دابا عندنا نقاش مع نقابات المحامين، تنقول ليه أنا نسد لك ذاك الباب اللي تتدخل منو النقابة ما دخلش منو للمحكمة تيمشي يدخل من المحكمة الابتدائية ويدخل لمحكمة الاستئناف، تيمشي لك تما عند المعتقلين ويطلع لك من تما للمحكمة، راه هاذ الشي، دابا غادي نوليو نسدو المحاكم ونحلو باب واحد ونعسو على ذاك الباب، شكون اللي داخل وشكون اللي خارج؟ وما بقاش شي واحد غادي يخرج.

تيقولك لا راه حق الولوج ديال المواطنين، يجيو المحامين يحتجو عليك، عرفتي هاذ الشي راه تيحمق والله إلى تيحمق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال الرابع موضوعه "عدم تنفيذ الأحكام القضائية" للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

الكلمة لسي زيدوح، تفضل.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين،

نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات المتخذة أو يمكن اتخاذها من أجل ضمان تطبيق الأحكام القضائية الصادرة عن محاكم المملكة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار.

شكرا على السؤال السيد الرئيس.

شفتي من حيث جيت وزير العدل كان نقاش لقيت بين السلطة القضائية وزارة العدل شكون هو الاختصاص ديالو التنفيذ؟ تيقول لك هذا مجال قضائي اعطيوه لمجلس السلطة القضائية، واحد التوجه آخر تيقول لك لا هذا مجال إداري، لأن فيه مفوض قضائي هذا خصنا نمشيو.. ولقيت الصراع.

تنقول لهم على ربي غير نفذو ليها الأحكام يكون عندي ولا يكون عندو، غي نفذو ليا هاذ الأحكام.

درنا واحد العملية، درنا التفويض القضائي، دابا المفوضين القضائيين غادي أعطيهم التنفيذ ودرنا لهم بحال البوليس، درنا لهم الكاميرات، فين ما مشى دار الإجراء يتصور له، لأن تيجيو تيقول لك لا راه ما بلغني ما دارني، ما نفذ عليها، ما حجز عليا.

وقلنا بأن المزاد العلني كما قلت لكم غادي نديرو (une plateforme) فين غيتباع هاذ المزاد العلني، ما غيكون لا قاعة لا طفي الشمعة، ذاك القانون ديال شعل الشمعة كتطفي الشمعة وذيك الهضرة كلها، عندنا واحد المنطق ديال 1917 باقي احنا عندنا تبارك الله فهاذ الدولة هاذي.

قلنا أدلة، درنا ثم قلنا بأنه هاذ التنفيذ هذا خصو نتبعوه، خصو نتبعوه من الأول حتى الآخر ديالو، إذن هذاك داير الكاميرا غادي تبان لنا الصورة واش دار العمل، أش وقع فهاذ الملف هذا ويبانو لنا الملفات كذلك مع شركات التأمين، نضبطو معهم الملفات، كما قلت لمدراء شركات التأمين ما عندها حتى معنى يتحكم اليوم الملف وما يتنفذ غدا، علاش غتخلي عندك عام وعامين عاد تنفذو، شكون أنت؟ أش تتشكل فهاذ الدولة كاع؟

فقالو لك أودي احنا اعطيونا غير الأحكام عن طريق (l'ordinateur) ننفذو لكم الأحكام، العكس قلت لهم غتربحو لأن الفوائد القانونية ما غتكونش عندكم، تطرحات مجموعة دالقضايا فهاذ القضية ديال التنفيذ، أهمها خصنا شي صيغة قانونية باش نلزمو صاحب العمل، أش تيدير تيجي غير تيتحكم عليك تيسد هاذيك الشركة ويخلق لك شركة أخرى، ياله كيف غتدير لو؟

خصنا نجعلو اليوم مسؤوليته الشخصية فيا وقع في الشركة، خصنا نمشيو، أش تنديرو دابا، من حيث تيوقع هاذ الشي، إلى كان شي محامي قافز، تيدير صعوبة المقاولة باش تيمشي لو لمالو الخاص، باش تيدخل من تما وتيقول بأن عندو مسؤولية في الأموال وتمشي لو لمالو الخاص.

ولكن ما استطعناش، ودابا درنا قاضي التنفيذ وهاذ قاضي التنفيذ وتيدير لنا تدقيق مساطر الحجز، إلى غير ذلك، والحجز التحفظي ودرنا الوكالة ديال بيع المحجوزات، إلى غير ذلك، تتعرف فهاذ المحكمة، عندنا المحاكم عندنا في المغرب، عندنا المحجوزات ديال الستينات باقي محجوزة عندنا فالمحاكم، ديال الستينات، عندنا المكانات، عندنا القراعي الشراب، اللي بغيتو، حتى حد ما باعهم، محطوطين تما، يمكن.. ما عرفت أشنو هو المشكل، عندنا البشكليطات، عندنا المواطر، وإلى بغيتو تبيعو واحد الإجراء طويل.

تتعرف هاذيك القصة ديالنا في المجلس الحكومي، لتحت.. فالمجلس الحكومي كانت واحد الموطور مشتت احدا الوزارة بغيت نبيعو، واحد المسطرة باش تبيعو شحال بعيدة.

لهذا هاذ القضية ديال التنفيذ، خصنا نديرو لها شي جلسة، شي جلسة، أنا عارف كيفاش غننفذ ما يمكنليش واحد تيدير التجارة 20 عام، ونهار بغيتي تنفذ عليه، يقول لك أنا عندي (faillite) ولا عندي صعوبة المقاولة ويبقاو ليا العمال على برا، واسمحوا لي طبعا، حتى بعض المحامين ما تيمشيوش بعيد، كيدير التنفيذ تيقول مع عدم وجود ملفات تيمشي بحالتو، في حين كاينة إجراءات يمكن تديرها، كاينة مجموعة ديال المساطر اللي يمكن تديرها.

أما الدولة خلاص، الدولة إلى بغيت تنفذ عليها، ما هي وما لونها، درنا واحد المسطرة أخرى في الدولة ماشي مسطرة درنا واحد الإجراء، جمعنا جميع الملفات ديال الدولة اللي ضد الدولة ودخلناهم في واحد (l'ordinateur) عندنا دابا واحد (plateforme) فيها الملفات ديال الدولة، مشينا لوزارة المالية قلت لهم شوف ها هي فيها كاع الملفات، من 1 حسب تاريخ التنفيذ، دابا تنطلب منك واحد القضية، في الميزانية تقول لي هاذ العام غادي ننفذ 20 مليار درهم ولا 10 مليار ديال الدرهم، غادي نبداو نفذو 1، 2، 3، 4 حتى نكملو 20 مليار ونقولو لذوك الناس سيرو حتى العام الجاي وأجي ننفذو الباقي، ونبقاو غادين على الأقل المواطن تيعرف أن واحد

النهار غادي تجي نوبتو.

أما دابا، السيد الرئيس، واحد الغريبة فهاذ لبلاد هاذي، إلا كتسال مليار ينفذوها ليك، إلا كتسال 10 ألاف درهم والله لا نفذوه لك، لأن مليار فيه ما يتعطى، عشرة آلاف درهم ما فيهش ما يتعطى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تعقيب الفريق المحترم.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

على أي حال، السيد الوزير، العمل اللي كتقوم به مشهود به داخل هاذ الوزارة، وكنعرفو بأن كتقوم بواحد العمل، عمل جد مهم، ولكن أنا بغيت نناقش معاك اليوم، كنعرفو المشكل القانون ديال 41.90 اللي هي واحد القفزة نوعية من أجل تسريع المبادئ المشروعة وسيادة القانون، حيث أصبحت الدولة شأنها شأن باقي الأفراد الخاضعة للقانون وملزمة بتطبيقه، وهذا يقتضي منها احترام وتنفيذ قوة القانون، مادامت هي المسؤولة على فرض الهبة وقدسية القضاء.

لأن في الأخير، السيد الوزير، ماهي فائدة القانون بدون تطبيقه؟ وما قيمة الحكم بدون تنفيذه؟

إذن، السيد الوزير، احترام وتطبيق الدولة لما يصدر عن السلطة القضائية من أحكام هو تعبير ماذا تقدم الدولة وتطورها وهذا ما يريده صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

إن قرار تنفيذ الأحكام ملزمة للجميع من خلال فصل الدستور 126، ونعطيك غير واحد النسبة السيد الوزير هي كانت 29% من الملفات غير المنفذة في 2006، و67% بالنسبة لسنة 2016، هذا كنعرفو هذا مشكل خطير، ومشكل متشعب، وبأنه حقيقة، وأنتم كذلك كان عندكم موقف إيجابي وفي هذه النقطة بالذات السيد الوزير، وهذا لا ينكر.

ولهذا، كيفما قلت هنا لك فراغ قانوني، ولهذا اليوم ملي طرحنا احنا هاذ السؤال، طرحناه باش يولي يفتح النقاش القانوني والفقهي وحتى السياسي، وتكون يوم دراسي لما لا مع الوزارة ديالكم ومع السلطة القضائية ومع المجتمع السياسي والمجتمع النقابي والمجتمع المدني، باش يمكن لنا نلحقو لواحد الصيغة اللي يمكن يكون متفق عليها اللي يمكن على الأقل تخفف ماشي باش نحلو المشكل نهائيا، ولكن على الأقل غادي تخفف العدد ديال التعطال ديال الملفات اللي هي غير منفذة.

وشكرا السيد الرئيس والسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

دائما مع الفريق الاستقلالي، والسؤال الخامس وموضوعه "تطوير الإدارة القضائية".

تفضل السيد عثمان.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي استراتيجية الوزارة لتطوير تدبير الإدارة القضائية وفق التطورات والتقنيات الحديثة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

تطوير الإدارة القضائية فيها موظفين، المهن القضائية المستقلة، إلى آخره، كيتعاونو معك باش يدخلو، حتى احنا كنقولو التقنيات الحديثة، الشرق كيقول "أتمتة" دخلو الاعلاميات، إلا ما كانش الاعلاميات راه ما يمكنش، ما يمكنش المواطن يكون جالس وعندو ملف وما يعرف أشنو فيه، ما يمكنش يكون محامي غادي جاي للمحكمة كل نهار باش يحط ورقة، ما عندها حتى معنى، ما يمكنش تكون إلا خصنا ملف في المحكمة خصنا نجيبو ما نعرف منين لأنه مشى للأرشيف والأرشيف مشى لهنا ومشى لهنا.

هذا هو تطوير القضاء، نسهل العملية، شحال ما سهلت العملية شحال ما غادي نسهل العملية نتاع الولوج، ما يمكنش المواطن يمشي للمحكمة 4 أو 5 لخطرات وما نطرحش السؤال علاش هاذ المواطن كيتردد على المحكمة؟ وهو بغا غير شهادة السوابق العدلية، ما بغا والو، بغا غير يقولهم، لأن فهاذ البلاد ديالنا تبارك الله احنا كانت عندنا في وزارة العدل، كان أول امتحان حضرت ليه، كاين واحد الشرجم هنا، واحد الشرجم هنا فنفس المحل، كيجي يطلب شهادة السوابق العدلية منها كيشدها، وكيمشي للشرجم الآخر كيقدمها لهم باش يدوز الامتحان ديال المباراة، بقيت كنشوف فذاكشي، قلت ليهم مادام احنا اللي عندنا نقلبو احنا علاش غادي يجيبها ليا، نشوف اللائحة، وسميتو و (la Carte Nationale) ديالو وندخل ونقول عندو سوابق، ولا ما عندوش سوابق، لا، قاليك راه 20 عام واحنا كنخدمو هكذا، و20 عام كنخدمو هكذا راه كنخدمو خطأ، راه هاذ الشي خصو يتغير.

حيدنا السوابق العدلية، ولينا تيجيب البطاقة الوطنية كنديروها وكنعرفو أشنو كاين ولا ماكاين، ما عندها حتى معنى أنه الحكم القضائي خص المحامي يمشي يطلبو فالمحكمة، ما عندها حتى معنى، صدر الحكم ذيك الساعة كيوصل

لكتابة الضبط وصافي كاين المحامي، ما عندها حتى معنى أنه المواطن ما يعرفش واش تنفذ ليه الحكم، أنا ما فهمتش، أنا ما فهمتش علاش؟ راه ماشي غير هوما، حتى المؤسسات المالية الكبرى.

جبنا واحد الاقتراح، جبناه لهم ما تنفذش دابا، غننفذو بشكل جزئي، قلنا لهم هاذ الأبناك تبارك الله، 90% ديال الملفات ديال الأبناك فين كاينة؟ كاينة في المحكمة التجارية ديال الدار البيضاء، قلنا لهم احنا كنمشيو نبلغوكم في العناوين ديالكم، قالك إيه، قلنا لهم ما غنبلغوكمش، أش غتديرو؟ قلنا ليه تما فالمحكمة غادي نديرو لكم مكتب تستقبلو التبليغات وتستقبلو المذكرات ديالكم وتستقبلو كلشي، ونعطيكم أيضا مكتب وأنتوما ديرو الموظفين من عندكم، ما عندكم نعطيكم أنا الموظفين، ولكن ما تقولوش لي المفوض القضائي يمشي يقلب على العنوان ديال البنكة ولا مؤسسة مالية، والله ما قدرو يديروها، دابا غادي ندير أنا مؤسسة وحدة باش نشوفو التجربة.

درنا دابا ما سميناه مكتب تدبير المعطيات الرقمية، واش دابا احنا فالقرن 21، المحامي كيدير التقييد الاحتياطي فواحد الملف ديال أسميتو.. كيديه للمحافظة، يعطيه ليه فالمحكمة والمحكمة يصيفطو (par internet) للمحافظة ويسجلو ويصيفط ليه شهادة ديال أنه راه تم تسجيلها وانتهى الموضوع.

دابا كنتفاوضو مع المحافظة باش نديرو هاذ القضية، وكذلك نقول لكم واحد النموذج، كنديرو شي سيارة ولا شي حاجة شي جريمة، كيقول لك قاضي التحقيق معرفة مالك هاذ السيارة، وراه شي واحد راه معتقل وكيدير بحث على ذيك السيارة، هذاك اللي معتقل خصو يتسنى الجواب، كيمشي يضرب ستة أشهر، المحكمة كاينة فالخرجة ديال الدار البيضاء، وزارة النقل كاينة فأكدال، باش تجي ذيك الرسالة لتما وترجع ستة أشهر، وواحد راه فالحبس كيتسنى، في حين يعطيونا (la main) ندخلو ونجبدو السيارة، هاذي تفاوضنا عليها الآن، هاذ العملية هاذي خصنا العقليات اللي تقبلها لنا، كتمشي وكيردوك، ما عرفتش كيفاش غادي ندير؟ لا المحامي بغاوها، القضاة كيخلي (l'ordinateur) كتشري (l'ordinateur portable) ويخليه يمشي يكتب بيديه، كون غير كيكتب شي حاجة، من حيث كنشوف ذاك الشي اللي كتب كاع ما كيتقرا، كتتعذب باش تدير مذكرة نقض ولا مذكرة استئناف، سولو المحامين راهم عندكم فالجلسة هنايا، كيتقاتلو باش يقرا ليك هاذاك الحكم باش يمكن يعلل ليك ذاك الشي، راه كاين شي أشياء والله ما اعرفتش واش أنا اللي ما كنفهم ولا هاذ الشي اللي معقد.

أما قضية التنفيذ غادي نقول لك جملة وحدة، عدم تنفيذ الأحكام يفقد الثقة في القضاء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب للفريق الاستقلالي.

السي عثمان.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا، السيد الوزير، من خلال ما تقدمتم به في معرض جوابكم، أن الوزارة عملت أيضا على مجموعة من البرامج تهدف إلى تحديث الإدارة وإرساء محكم، أو إرساء محكمة رقمية بشكل متكامل، لكن هذه الأخيرة مازالت تواجه العديد من الإكراهات والتحديات التي تواجه خروجها لحيز الوجود.

فتعميم البرنامج أو البرامج المعلوماتية على جميع محاكم المملكة وتغطيتها لمجمل المساطر القضائية وتقوية الخدمات القضائية المقدمة عن بعد، يعتبر رهانا قويا لتطوير القضاء بكل مكوناته، وإنشاء نظام قضائي مستقل ومنتج وحديث وشفاف.

وبالرجوع إلى الواقع، نجد أن جهاز العدالة بالمغرب لم يصل بعد إلى استعمال الرقمنة بشكل معمم، علما أن هناك نوع من التباين بين مؤسسات الجهاز القضائي، فمثلا نجد أن محكمة النقض وبعض المحاكم الأخرى المتخصصة، وكذلك بعض المحاكم العادية تتوفر على العديد من الخدمات عبر وسائل تكنولوجية حديثة ومتطورة، في حين تفتقر محاكم أخرى لهذه الوسائل بسبب ضعف البنية التحتية التي لا تستجيب لإدخال الرقمنة.

وفي هذا الإطار، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لابد أن نسجل أهمية تبني الرقمنة في مجال العدالة والانتقال من قضاء تقليدي إلى قضاء رقمي، كمرحلة جديدة لمواجهة كل الصعاب المادية، حيث إن الحضور الشخصي فيه هدر للوقت والجهد وارتفاع تكلفة السفر في بعض الأحيان، بالإضافة إلى الاحتكاك بالموظفين قد ينتج عن سلوكيات أو سلوكات منافية لسير العدالة.

إلا أن هذا التحول تواجهه جملة من التحديات والإكراهات يمكن إجمالها في اصطدام بعدم الإلمام، ناهيك عن الصعوبات التي تفرضها المساطر القضائية الخاصة في المحاكم أو في المحاكمة الجنائية وغير الجنائية، كالصلح في بعض القضايا والتواجهية وقناعة القاضي، إلى آخره.

كما أن شريحة واسعة من المغاربة لا تحسن التعامل مع وسائل التكنولوجيا لتتمكن من التفاعل مع الإدارة والمحاكم، إذ حيث لازال التخوف قائما من التعامل بهذه الوسائل التكنولوجية، وخاصة مع القضاء لما تتضمن ملفات المتقاضين من أسرار تتعلق بمعطيات شخصية رغم وجود نصوص تحمل المعطيات الشخصية.

لذا، فإن الإدارة القضائية اليوم هي مطالبة أيضا بالعمل على الرفع من كفاءات ومهارات الموارد البشرية، بما يسهل عملية استعمال المعلومات في إطار العمل اليومي للإدارة القضائية، ودفع مختلف التحولات الجديدة بما يضمن الحفاظ على مستوى عالي من الإنتاجية وتحمل المسؤولية والاستمرارية في تحسين الأداء والخدمات المقدمة لمختلف المرتفقين.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر للسؤال السادس والأخير الموجه لقطاع العدل، موضوعه "دور القضاء التجاري في تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية"، والكلمة في هذا الإطار لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

السي محمد عموري، تفضل.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن الإجراءات المتخذة لجعل القضاء التجاري يلعب دوره في حماية وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

إلى سمحتي، السيد المستشار، عندنا مشكل في القضاء التجاري، عندنا مشكل كبير.

أولا، الآن تطورت وسائل العمل في التعامل التجاري في العالم، خصنا نتطورو حتى احنا معها، جميع دابا الشركات الكبرى أش كتدير؟ كتجي كتدير واحد التعاقد وكتقول ليك في حالة وجود نزاع يعود الاختصاص إلى غرفة التجارة والصناعة بباريس، وسير ويحكمو عليك في باريس بـ 60 مليار و70 مليار، هاذوك بعدا كيعرفو غير الملايير ما كيعرفوش كاع الملايين، عندنا مشكل كبير دابا الآن كناقشو على واحد محكمة التحكيم في الدار البيضاء تكون دولية، لأن عندنا العلاقات مع إفريقيا وعندنا معها المشكل.

ثانيا، أنه الموضوع اللي كاين خص يتعاد النظر كيفاش تشتغل المحاكم التجارية، بحيث المحاكم التجارية خصها كلها تكون عن بعد بواسطة محامون عن بعد، يصيفط الملف، يجيب الملف بلا ما يتنقل.

المسألة الثانية الأخرى قلنا خص نعيدو النظر في صعوبات المقاولة والقوانين المنظمة، نقول ليك بصراحة أنا هاذ الموضوع مازال ما فتحتو غنفتحو العام الجاي، لأن هاذ العام غنركز على (l'informatisation) ولا أش تتسموها؟ رقمنة المحاكم، "أتمتة المحاكم" كيف ما تيقولو الخليجيين، حيت نكمل هاذ المسألة نفكرو، أما المحكمة التجارية خصها يتعاد فيها النظر كلها، وكنت جلست مع (les banques)، مع الأبناك وقلت لهم خصكم تفكرو أشنو هي المشاكل اللي كاينة، عاد خصنا نجلسو مع المحامين، عاد خصنا نجلسو مع القضاة باش نشوفو واحد التصور باش نعيدو النظر فهاذ القضية ديال مدونة التجارة، مدونة التجارة خصها هي...

شوف، نكون واضح أنا فالحكومة خصنا نكونو واضحين من معرقلي العملية التجارية في المغرب قانون التجارة، خص يتعاد فيه النظر ما بقاش مقبول، لأنه إلى بقيتو ساكتين غادي نمشي نقول شي حاجة أكثر منها اللهم خليوني هنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم.

المستشار السيد محمد عموري:

تنشكركم، السيد الوزير المحترم، على جوابكم.

لا يمكن أن يختلف اثنان على أن القضاء يلعب دورا هاما في تنمية وتطور المقاولة وتشجيع الاستثمارات، سواء الداخلية أو الأجنبية، وبالتالي فهو يعتبر المناخ الملائم للنمو والاستثمار، حيث أن المستثمر ومهما كانت المبادرات التشجيعية المنصوص عليها في التشريعات والأنظمة، فإنه لن يبادر للاستثمار في أي بلد إلا إذا تحقق وجود قضاء مستقل فعال وحريص على التطبيق السليم للنصوص القانونية في حالة نشوب نزاع.

السيد الوزير،

تزخر محاكمنا التجارية بكفاءات يجب مواكبتها ودعمها عن طريق التكوين والتكوين المستمر، خاصة القضاة الجدد في قانون الأعمال وكذا الأطر الإدارية الموكول إليها الإشراف على المسطرة، خاصة جهاز "السانديك".

ونحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب على استعداد لإبرام شراكة مع وزارتكم في هذا المجال، ولابد من الاستشهاد هنا بما جاءت به الرسالة الملكية التي وجهها صاحب الجلالة إلى المشاركين في الدورة الثانية للمؤتمر الدولي للعدالة، حيث أشار فيها جلالته إلى تكريس مقاربة تخرج القاضي من الأدوار الكلاسيكية إلى أخرى ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وتضمن تحقيق أمن المقاولة والسلم الاجتماعي داخلها، عبر إقرار التوازن الموضوعي بين حقوق الأجراء وأرباب العمل.

السيد الوزير المحترم،

لابد من العمل على إصلاح المحاكم التجارية ببلادنا، من أجل تحقيق النجاعة القضائية، كما ندعو إلى الرفع من عدد المحاكم، وخاصة محاكم الاستئناف التجارية لتوازي على الأقل عدد جهات المملكة مع مراعاة خصوصيات بعض الجهات التي تعرف محاكمها التجارية ضغطا استثنائيا في عدد الملفات.

ولتفادي عرقلة المساطر القضائية للسير العادي للمقاولات، لابد من العمل على تبسيط المساطر والإجراءات القضائية، بما يساهم من تقليص الآجال وتسريع إجراءات البت في القضايا، نظرا للطابع الاستعجالي

للمعاملات التجارية، إذ حسب تقرير ريادة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي لسنة 2020، يستغرق حل النزاع التجاري في المغرب 580 يوما في المتوسط، بالإضافة إلى العمل على تسريع وثيرة تنفيذ الأحكام القضائية والتسريع بإخراج قانون العقوبات البديلة.

وأخيرا، ينبغي تشجيع الوساطة والتحكيم كوسائل بديلة لحل النزاعات، من أجل تخفيف العبء على المحاكم وتسريح حل النزاعات عندما يكون ذلك ممكنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تفاعل السيد الوزير مع تعقيب الفريق المحترم.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

توضيح بسيط.

الله يجيبنا في الصواب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد الوزير، وتنشكرك، السيد وزير العدل، على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة المباركة.

وننتقل للسؤال الآني الأول الموجه لقطاع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وموضوعه "قطاع ترحيل الخدمات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السي علي.

المستشار السيد علي الفيلالي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم عن الإجراءات المتخذة من أجل تعزيز الاستثمار في مجال ترحيل الخدمات؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على السؤال.

تفضلو السيدة الوزيرة.

السيدة غيتة مزور، الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تنبغي نشكر السيد المستشار على الاهتمام ديالو بموضوع القطاع ديال ترحيل الخدمات، هذا قطاع مهم في بلادنا تيوظف أكثر من 130 ألف شخص، خصوصا الشباب في مختلف جهات المملكة، والتصدير ديالو أكثر من 15.7 مليار ديال الدرهم سنويا ديال التصدير.

نبغي أيضا نعطيكم على أنه المغرب حرز واحد التقدم مهم في هاذ المجال، فقبل كان هو الثالث عندو مركز ثالث إفريقيا، اليوم طلع للمركز الثاني إفريقيا تنفتخرو بهاذ التقدم، أيضا على المستوى العالمي هو تقدم بـ 12 مركزا عالميا في غضون هاذ السنتين اللي دازو باش وصل للمركز 28 عالميا، وهذا تقدم مهم في هاذ المجال.

من أهم الأشياء اللي تتجلب المستثمرين لبلادنا في هاذ المجال هو أنه الحكومة تدعم المستثمرين في هاذ المجال وتتواكبهم، عندنا أيضا بنية تحتية مهمة فبنية المواصلات مهمة اللي عندنا في هاذ المجال، بالإضافة إلى (les Parcs Nearshore).

ومن أهم الحاجات اللي تيجلبو المستثمرين اليوم في بلادنا في هاذ المجال هوما الكفاءات الشابة اللي عندنا في المغرب، عندنا شباب متفوق.

ففي مجال الرقمنة مثلا المغرب تيكون بفضل المجهودات المتتالية أكثر من 13 ألف كفاءة رقمية جديدة في السنة في هاذيك مختلف التكوينات الجامعية وأيضا مختلف (skilling and reskilling) الأشخاص اللي تنعاودو لهم التكوين في مجال الرقمنة.

اليوم تنضاعفو المجهودات باش هاذ الأعداد ديال الأشخاص المكونين في مجال الرقمنة يتزادو بشكل كبير.

ونبغي نخبركم بأنه في هاذ الدخول الجامعي مختلف الجامعات في المغرب حلت شعب جديدة في مجال الرقمنة، في مجال البرمجيات، الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، وعندو واحد الإقبال كبير ديال الشباب لما له من آفاق مهمة.

المجهودات أيضا اللي تنديرو باش نزيدو نطورو المغرب في هاذ مجال ترحيل الخدمات، هو التعريف بمؤهلات بلادنا، ففي شهر ماي اللي فات كان في مدينة مراكش معرض(GITEX AFRICA) أفريقيا اللي جاء لو أكثر من 32.000 شخص من أكثر من 120 دولة، جاو يتعرفو على مؤهلات بلادنا، وفي شهر ماي المقبل، إن شاء الله، غتعقد النسخة الثانية اللي غادي تكون عندها إقبال أكبر، إن شاء الله، باش نعرفو بهاذ المجهودات، وأيضا بغينا هاذ مجال ترحيل الخدمات يكون عندو قيمة مضافة كبيرة، بغينا الرقمنة، بغينا الذكاء الاصطناعي، بغينا أحدث التكنولوجيات اللي تكون من المغرب من أجل العالم، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

إذن التعقيب للفريق المحترم.

السي علي، تفضلوا.

المستشار السيد علي الفيلالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

إنه من نافلة القول الإشارة إلى كون قطاع ترحيل الخدمات قطاع مهم وواعد، من شأنه أن يعمل على خلق دينامية اقتصادية جديدة، ذلك أن مذكرة التفاهم التي جرى توقيعها بين الوزارة، التي تشرفون على إدارتها، ومجموعة من المستثمرين الأجانب تشير أنها ستمكن من تشغيل وتوفير آلاف فرص الشغل جديدة في عدد من جهات المملكة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن هذه المبادرة التي أقدمت عليها الحكومة من خلال وزارتكم، تعكس الرغبة الأكيدة في تعزيز دينامية الاستثمار، وذلك تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية، التي تضع الاستثمار المنتج رافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني وترسيخ المغرب في القطاعات الواعدة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا في الفريق الاستقلالي نعي تمام الوعي أن هذا المشروع الاستثماري الجديد يندرج في إطار جعل المغرب أحد البلدان الأكثر تنافسية في المنطقة في هذا المجال، كما أننا في الفريق الاستقلالي نستشعر أهمية الرقمنة بالمغرب والتزام الحكومة والفاعلين الرئيسيين في اقتصاد الرقمنة على المستويين الوطني والدولي تجاه هذا القطاع.

إننا نثمن هذه المبادرة التي تتقدم بكيفية فعالة للغاية مع كافة القطاعات الحكومية الأخرى لتطوير هذا النشاط بالمغرب.

السيدة الوزيرة المحترمة،

كما سبق وأن أسلفت، أن هذه المبادرة تأتي انسجاما مع سعي المغرب إلى تعزيز دينامية الاستثمار، تماشيا مع الرؤية السامية لجلالة الملك محمد السادس، أيده الله، بالتزام المملكة المغربية تجاه إفريقيا، وهو ما يدل على طموح شركائنا لمساندة الزبناء على مواجهة تحديات التحول الرقمي بالمملكة وبإفريقيا على العموم، كما سيمكن هذا الجهد من تطوير المواهب المغربية وتصدير خبراتها، وبالتالي المساهمة في إشعاع الرأسمال البشري المغربي وخبراته على الصعيد الدولي، كما أن جل هذه الاتفاقيات المبرمة جاءت لتعزيز مكانة المملكة المغربية كقطب اقتصادي إقليمي وتسرع من دينامية التحول الرقمي لبلدنا.

كما أنها تعكس رغبة الوزارة التي تشرفون على إدارتها في مواكبة التطور الذي تشهده الكفاءات، بما يلبي احتياجات السوق الرقمية الدولية، وضعف فرص تشغيل الشباب وإدماجهم في الدينامية السوسيو اقتصادية ببلادنا.

إنه بالرغم من المجهودات الواضحة المبذولة في هذا الشأن، فإن مجال ترحيل الخدمات في بلادنا يبقى عرضة لمجموعة من التحديات التي نوجزها في الجاني التنافسي، حيث ظهرت في الآونة الأخيرة مجموعة من الوجهات الدولية التي تنافس بلادنا في هذا المجال، نذكر على الخصوص تونس وبعض دول جنوب الصحراء.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نواصل مع الأسئلة المتعلقة بضعف شبكة الانترنيت بالعالم القروي والجبلي والمناطق السكنية النائية، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

تفضل مولاي مصطفى.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

يعاني سكان المناطق النائية بالعديد من مدن وأقاليم المملكة من ضعف التغطية في خدمات شبكة الأنترنيت عالي السرعة، لاسيما وأن الولوج لهذه التكنولوجيا أصبح من ضروريات الحياة اليومية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي أهم التدابير والإجراءات التي تنوون القيام بها من أجل وضع برنامج تطوير وتعزيز كفاءة البنيات التحتية في خدمات شبكة الأنترنيت عالي السرعة بهذه المناطق؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني في نفس الموضوع لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السي الخمار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن التدابير والإجراءات المتخذة

لتغطية المناطق السكنية بالعالم القروي بشبكة الأنترنيت؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:
شكرا السيد المحترم.
إذن السؤال الموالي في نفس الموضوع للفريق الحركي.
السي نبيل اليزيدي، تفضل.

المستشار السيد نبيل اليزيدي:
الرئيس المحترم،
السيدة الوزيرة المحترمة،
يعد تعزيز وتعميم ربط المناطق القروية والجبلية بشبكة الأنترنيت إحدى المداخل الأساسية لإصلاح إداري شمولي لهذه المناطق، فماذا فعلتم وماذا أنتم فاعلون، السيدة الوزيرة، لتحقيق هذا الرهان الاستراتيجي؟

السيد رئيس الجلسة:
شكرا السيد المستشار المحترم.
الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على السؤال.
تفضلوا للمنصة إذا بغيتو السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:
السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
تنشكركم على هذا الاهتمام ديالكم بهاذ موضوع الأنترنيت، من أكثر الأسئلة اللي تيجيوني في قبة البرلمان لا في الغرفة الأولى ولا في الغرفة الثانية على مجال الاتصلات، على مجال تغطية الأنترنيت، وهاذ الشي تيدل، المغرب اليوم ماشي في واحد الموجة ديال الرقمنة تنرقمو الإدارة، تنرقمو التعليم، الصحة، الخدمات الإدارية، والمغاربة اليوم ولاو تيشوفو الولوج للأنترنيت كخدمة أساسية، ولاو تيشوفوه بحال الماء والضو، خدمة أساسية ما يمكنش ما يتصوروش راسهم ما تكونش عندهم، وتنفهمهم بأن الأنترنيت مهم.

نبغي نقول لكم أنه المغرب اليوم عندو وحدة ديال المراكز الثلاثة الأولى في إفريقيا في مجال الأنترنيت، واحنا مازال خدامين باش نحسنو هاذ الشي، والاهتمام بهذه التغطية هو مستمر.

نبغي نقول لكم مثلا على المجهودات اللي دارت من بعد الزلزال، الزلزال المؤلم اللي أصاب بلادنا، فمنين ضرب الزلزال واحد العدد ديال الوحدات الأساسية، (les stations de base) طاحو لأن الضو مشا عليهم فهوما طاحو ووقفت التغطية على عدد ديال المناطق، وهذا مشكل لأن ديك المناطق محتاجين التغطية، ففي أقل من 12 ساعة 95% ديال ديك (les stations de base) رجعو خدامين ورجعت التغطية لديك المناطق، أقل من 12 ساعة 95% ديال ديك (les stations de base) رجعو، كيفاش هاذ الشي؟ هو أنه تم توفير وحدات ديال التوليد الكهربائي لديك المناطق، وهذا عمل جبار وعمل كبير لأن ديك المولدات كبيرة وهاذو مناطق نائية وصعبة الولوج.

كاين أيضا على أنه من بعد 36 ساعة، كاين أيضا وحدات متنقلة اللي تدارت قرب المستشفيات الميدانية العسكرية اللي كانو، فتوفرو لهم وحدات متنقلة باش يكون عندهم تغطية.

أيضا 36 ساعة من بعد حدوث الزلزال كان ساعة ديال المكالمات المجانية لكاع الناس اللي كانو في المناطق المنكوبة.

أسبوع من بعد كانت ساعة أخرى مجانية ديال المكالمات اللي توفرت لهاذ الناس اللي في هذه المنطقة، لاش؟ باش يقدرو يتصلو بالعائلات ديالهم، بالأصدقاء ديالهم، باش يقدرو يتواصلو مع فرق الإنقاذ وفرق المساعدة.

أعطيتكم على المجهودات اللي تدارو ما بعد الزلزال، ولكن راه المجهودات مستمرة دائما فكاين المخطط (PNHD1[1])..كاين واحد العدد ديال المجهودات اللي تنديروها من خلال الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات (l'ANRT) فكيفما كتعرفو كاين المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا، اللي كان في 2018، وغادي يتسالى في سنة 2023.

ففي سنة 2018، تم جرد 10.740 منطقة اللي هي إما ما فيهاش التغطية، ولا فيها التغطية قليلة، لحد الآن تم التغطية ديال 97% ديال هاذ المناطق ولت فيها التغطية، وهذا عمل جبار لأن هاذ المناطق اللي ما فيهاش التغطية اليوم هي مناطق نائية، مناطق قروية، كاين تضاريس جغرافية اللي كتصعب، باش ديك (la station de base) بعد المرات باش تطلها للمنطقة، بعد المرات باش كتغطي هنا فاللوراني ديال الجبل ما كتغطيهش، ولكن كاين عمل جبار باش يتغطاو هاذ المناطق.

كيفما فهاذ الأشهر اللي فاتت قمنا بواحد العمل ديال جرد المناطق اللي مازال خصهم التغطية، احنا واعيين باللي عدد المناطق اليوم في المغرب يمكن ما تجردوش في 2018، مازال خصهم التغطية، وتنشكر البرلمانيين لا من الغرفة الأولى، مجلس النواب، ولا مجلس المستشارون اللي جلسو معانا، وتراسلو معانا، واستقبلت عدد منهم مهم، وصيفطو لنا إحداثيات دقيقة ديال هاذ المناطق اللي خصهم التغطية، تنشكرهم.

اليوم درنا الجرد ديال هاذ المناطق في انتظار غادي يتم إطلاق، إن شاء الله، البرنامج (PNHD2) باش يتم التغطية ديال هاذ المناطق، وغادي يبقى الجرد مستمر بطريقة مستمرة أنه دائما مناطق اللي تعرفنا عليها جديدة نقدرو ندخلو.

أيضا واحد الموضوع اللي تشاركوه معنا السيدات، السادة النواب والسادة

[1] **P**lan **N**ational du **H**aut et très haut **D**ébit

المستشارون، هو قالو لنا بلي كاين عدد ديال الطرق اللي ما فيهمش التغطية، وهذا يمكن يطرح مشكل، لأن يمكن الله يستر توقع حادثة سير تيمكن.. وما كايناش التغطية، فاليوم غادي نطلقو قريبا إن شاء الله، واحد (les tests) غادي يدوزو على 40 ألف طريق وطنية جهوية إقليمية، اللي غادي يتم أكثر من 40 ألف كيلومتر، اللي غادي يدوز كيلومتر بكيلومتر بلاصة، بلاصة باش نعرفو اشنو هوما المناطق بالضبط اللي خصهم التغطية باش يتم التغطية ديالهم.

كاين أيضا التغطية عن طريق الأقمار الاصطناعية، فالتغطية بالأنترنيت تيخصها توصل للمناطق باش تكون (la station de base)، (la station de base) تيخصها الحفير، ودوز السلك وداك الشي، فكاين شي مناطق اللي تتكون شوية صعيبة التضاريس ديالها ما تتقدرش توصل لها التغطية الأرضية، فكاينة مبادرة ديال الأقمار الاصطناعية، وعن طريق (FSU[2])، صندوق الخدمة الأساسية للاتصالات، فكاينة إعانة كتحدد في 50% ديال قيمة الاشتراك، 2500، وهذه إعانة أي واحد يستافذ منها، كاع هاذ المناطق اللي عندهم، ولا شي واحد اللي عندو التغطية ناقصة فشي بلاصة يمكن لو يطلب هاذ التغطية عن طريق الأقمار الاصطناعية، والدولة كتساعدو بـ 50% فهاذ التغطية، فاليوم استافد حوالي 2300 موقع، وعندنا فين مازال نقبلو حتى لـ 4000 موقع في السنة، فهذه كلها مجهودات.

تنحس بيكم، تنحس فاش كنجي البرلمان وتيعبرو لي الناس، كنحس بيهم، حيث عارفة هذا موضوع مهم، عارفة بلي الساكنة تتحس بالأهمية ديالهم، احنا خدامين فيه، مستمرين فيه، وإن شاء الله مازال تتحسن التغطية ديال الأنترنيت فبلادنا، إن شاء الله، راه احنا حرزنا أشواطا كبيرة، ومازال إن شاء نحرزو أشواطا أخرى في المستقبل، إن شاء الله، راه الجهود مستمرة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، شكرا السيدة الوزير المحترمة، على الجواب.

وفي إطار التعقيب، أعطي الكلمة بالترتيب لفريق التجمع الوطني للأحرار، الأصالة والمعاصرة ثم الفريق الحركي.

نبداو بفريق التجمع الوطني للأحرار.

مولاي المصطفى، تفضل.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

تابعنا بإمعان مضمون جوابكم الذي يعكسك المجهود الكبير للحكومة، في سبيل تمكين جل المناطق النائية بتراب المملكة من الاستفادة من خدمات التغطية بشبكة الانترنيت كباقي المناطق الأخرى، وخاصة تلك المتواجدة بالمجال الحضري، تكريسا لمبدأ العدالة المجالية، وهو مجهود مهم تم بذله في وقت وجيز، تنزيلا للمخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا 2018-2023، إلا أن هناك مناطق جبلية لازالت إما تفتقر إلى التغطية السلكية واللاسلكية أو تحتاج إلى تعزيز التغطية المتوفرة فيها أو في حاجة إلى التغطية بشبكات الجيل الرابع من الأنترنيت.

لا تخفى عليكم أهمية الأنترنيت بالنسبة لساكنة المناطق النائية والإدارات العمومية أيضا المتواجدة بها، خاصة وأن العديد من الخدمات الموجهة للمواطن أصبحت مرقمنة كخدمة التسجيل بالسجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان وخدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وغيرها من الخدمات التي تندرج في إطار تنزيل ورش الحماية الاجتماعية.

ناهيك عن الأهمية القصوى لهذه الخدمة في مجالي التعليم والتكوين، إذ لا سبيل اليوم لإنجاح ورش رقمنة الإدارة إلا بوجود خدمات رقمية وبنية تحتية رقمية معممة وتوفر خدمات سريعة بالفعالية والنجاعة المطلوبتين، وخاصة خدمة شبكة الأنترنيت التي تعرف تطورا متسارعا على المستوى العالمي من قبيل تقنية الجيل الخامس للأنترنيت، والربط المباشر بالأقمار الاصطناعية، هاته التقنية التي يمكن اللجوء إليها لربط المناطق النائية وتفادي كذلك الانقطاعات المتكررة للشبكة وضعفها أحيانا، بالتزامن مع سوء الأحوال الجوية وغيرها من العوامل التي تحول دون الاستغلال الأمثل لهذه الخدمة، إذ أنه من الضروري اليوم أن تنفتح بلادنا على هذا التطور التكنولوجي في مجال التغطية بالأنترنيت، خاصة وأننا مقبلون على تنظيم كأس إفريقيا وكأس العالم لكرة القدم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ندرك تماما داخل فريق التجمع الوطني للأحرار حجم التحديات المطروحة فيما يخص ربط المناطق النائية بشبكات الأنترنيت وتقوية هذه الشبكة وتطويرها ببعض المناطق الأخرى، إلا أننا واثقون من أن الحكومة ستنجح في تجاوز هذه التحديات، وستوفر خدمة تليق بحجم المتطلبات الرقمية المتغيرة للمواطنين وللإدارة على حد سواء.

والسلام عليكم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى فريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب.

السي الخمار.

[2] **F**onds du **S**ervice **U**niversel des Télécommunications

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدة الوزيرة المحترمة، على توضيحاتكم القيمة وعلى المعطيات الواضحة.

ما نريد أن نلفت انتباهكم إليه كما تعلمون، السيدة الوزيرة المحترمة، هو الأهمية الكبرى التي بات يحتلها الأنترنيت في وقتنا الحالي، إذ لم تعد مقتصرة على الاستعمال المهني والإداري فقط، بل صارت نافذة حقيقية على العالم، وإن كنا فعلا نسعى إلى تطوير الإدارة ورقمنتها - وهذا هو هدف الحكومة - فيجب علينا تعميم تغطية جميع التراب الوطني بشبكة الأنترنيت وبصبيب عالي.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نثمن عاليا المجهودات التي تقومون بها في هذا المجال، والتي حققت نتائج جد مهمة، ولكن إنكم اليوم، السيدة الوزيرة المحترمة، مطالبون بالعمل أكثر على تتبع هذه الأوراش التي تفتحونها في هذا الاتجاه.

فالشكايات التي نتلقاها بشكل مستمر من ساكنة العالم القروي، تؤكد أننا لازلنا بعيدين عن تحقيق المراد أو الهدف، وتوفير الانترنيت لساكنة العالم القروي والمناطق النائية بالجودة المطلوبة، مما يعمق ويزيد في حدة واقع الحالة الراهنة، ويطرح صعوبات جمة في تنزيل الإدارة الإلكترونية، بل ويؤثر الأمر على جودة الولوج للخدمات الأساسية، وهو ما يجعل عددا كبيرا من الدواوير بمختلف الأقاليم تعيش معاناة كبيرة مع ضعف صبيب الأنترنيت أو انعدامه في بعض الأحيان، مثلا كدواوير الدقيوقيين والشروف والزاوية العليا والسفلى ودواوير العيون والغفافرة في جماعة مولاي بوشتى بإقليم تاونات.

في الختام، نرجو منكم، السيدة الوزيرة المحترمة، بذل مجهودات أكثر في هذا المجال.

صحيح أن المملكة المغربية، كما قلتم، احتلت مراتب متقدمة إفريقيا وعالميا، وهذا يشرفنا جميعا، على مستوى توفير الأنترنيت، لكن في نفس الوقت نحن نراهن بشكل كبير على ورش رقمنة الإدارة.

لذا فتعميم التغطية بشبكة الأنترنيت هو أولوية قصوى، ويجب تحقيقها في أسرع وقت ممكن، لمواكبة مجموعة الأوراش التي باشرتها الحكومة الموقرة في مختلف القطاعات، وخصوصا العالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى تعقيب الفريق الحركي.

السي نبيل.

المستشار السيد نبيل اليزيدي:

مما لا شك فيه، السيدة الوزيرة، أن الانتقال الرقمي في الإدارة العمومية المغربية عرف تطورا كبيرا، بفعل توفير مجموعة من المنصات الإلكترونية والتطبيقات من أجل تسهيل الإجراءات الإدارية والاستفادة من الخدمات العمومية، والأكيد أن هذا التطور أثر حتى إيجابيا، وإن كان بشكل محدود، على تصنيف المغرب العالمي، كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الأمم المتحدة حول الحكومات الإلكترونية.

ولكن مقابل ذلك، فإن المؤشرات الرسمية المعتمدة لتقييم الإدارة الإلكترونية تقوم على عناصر رقمية انتقائية لا تعكس جودة وفعالية الخدمات الإدارية، وهذا يؤدي إلى تأثيرات جانبية لا تدرك بمنظور المؤشرات الرقمية، بل بمؤشر مدى رضا المرتفق على الخدمة المقدمة.

اليوم، السيدة الوزيرة، يمكن أن نقول بأن الإدارة المغربية تعاني من بيروقراطية رقمية، نتيجة صعوبة الولوج إلى الخدمة الرقمية الناتجة عن التفاوت في تملك التكنولوجيا، وهذا يتجسد بشكل جلي في القرية والجبل المغربيين، حيث تنعدم الأنترنيت أو تكون على مستوى ضعيف، حيث الولوج إلى الخدمات الرقمية محدودا إما بسبب الإمكانيات المادية التي تحول دون تملك التكنولوجيا، أو بسبب انعدام الثقافة المعلوماتية، حيث الإدارة الرقمية تقف أو تثقل كاهل المواطن في هذه المناطق، ما دام أن الشبكات الموجودة تقف حدودها عند تقديم الطلب دون إمكانية سحب الوثائق المرجوة التي تفرض على المواطن الانتقال إلى المدينة للحصول عليها.

ما أريد أن أقوله، السيدة الوزيرة، أن القرية والجبل في المغرب هي 13.5 مليون نسمة، أي 40% من ساكنة المغرب، هي 70% من الموارد المائية، هي 1282 جماعة أي 85% من الجماعات الترابية، هي 43% من ثروات المغرب، مقابل كل هذا تتمتع هاذ الفئة ديال المواطنين بـ 20% من الموظفين فقط وبنية تحتية جد ضعيفة.

الحكومة، السيدة الوزيرة، عندما تم تنصيبها رفعت رهان رقمنة الإدارة، واليوم وبعد مرور أكثر من سنتين على تواجد الحكومة، لا نجد تجسيدا فعليا لهذه الرقمنة في العالم القروي والجبال، واليوم أصبح ضروريا على الحكومة وعلى دفة سفينة الحكومة أن تتجه نحو هذه المناطق، قصد تدعيم البنية التحتية لتحقيق العدالة الرقمية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار التفاعل مع تعقيبات الفرق المحترمة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

أشكر السادة المستشارون اللي ذكرو بالأهمية ديال الرقمنة، وتنظن أن

أهمية الرقمنة أنا واعية بها، عارفة بأهمية الرقمنة.

نشير أن سيدنا قال بأن الرقمنة خصها تكون رافعة لتحول سوسيو اقتصادي، هضر على رقمنة الإدارة باش تسهل الولوج ما يبقاش يحتاجو يتنقلو للمدينة ولا الرباط، هضرت على الرقمنة خصها تكون تتسهل، كاين بصح مناطق جبلية وقروية اللي ما عندهمش التغطية، ولكن ما يمكن لناش نقولو على أنه المناطق الجبلية والقروية كلها ما عندهاش التغطية، راه مناطق كثيرة في الدواوير في القرية في الجبل عندهم التغطية.

بصح، خصنا نحسنو وبصح كاين شي دواوير ناقصة، ولكن ما نقدروش نقولو على أنه العالم القروي كله ما عندوش، كاين.

خصنا نسرعو، السيد المستشار غادي يعطي تتبع أكثر، عاد أنه السيد المدير العام تنشوفو كل أسبوع على الأقل مرة، بعض المرات تنشوفو ثلاثة، كلكم شحال ديال المستشارون وشحال من سيد نائب اللي استقبلتوه وفهمنا هذا ديالو، الإنجاز ديال هاذ المشاريع تيخصو وقت لأن كاين جرد ديال هاذ المشاريع اللي.. كاين مخطط جديد اللي غادي ينطلق، إن شاء الله، فالتتبع كاين، الوعي كاين، رقمنة الإدارة راه جاي جوج أسئلة على رقمنة الإدارة غادي نجاوبكم بشكل مستوفي أكثر.

السيد المستشار هضر على الأقمار الصناعية، الأقمار الاصطناعية مخدمين في المغرب، يمكن خصنا نعرفو بها أكثر لأي واحد يمكن لو يمشي ويطلب الربط بالأقمار الاصطناعية وصندوق (FSU) يعطيه الدعم حتى لـ 50% ديال مصاريف هاذ الدعم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

نرحب بالسيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية.

ونمر إلى السؤال الخامس في المحور الثالث، موضوعه "مواكبة مشروع الرقمنة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لبسط السؤال.

الأستاذة سليمة، تفضلي.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال: عن الإجراءات والتدابير المواكبة لمشروع الرقمنة وجعله رافعة للإصلاح الإداري وتعزيز الثقة بين الإدارة والمواطنين، نسائلكم السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

جواب السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تنشكر السيدة المستشارة على الاهتمام بهاذ الموضوع ديال رقمنة الإدارة، فصاحب الجلالة الله ينصرو، كما قلت لكم، دعا باش تكون رقمنة الإدارة رافعة باش نوفرو للمواطنين خدمات رقمية عمومية سهلة بسيطة، شفافة، وتكون الثقة ما بين المواطن وما بين الإدارة.

النموذج التنموي الجديد كرس هاذ الموضوع، وفهاذ التشكيلة الحكومية كاينة وزارة اللي فيها إصلاح الإدارة مع الانتقال الرقمي لأنه كاينة رؤية على أنه الانتقال الرقمي هو رافعة ومحرك ديال إصلاح الإدارة.

وفي هاذ السياق، فوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة تتواكب عدد ديال المشاريع مهمة وعدد ديال الإدارات في التحول الرقمي ديالها، وهذا عمل كبير وجبار تتقوم به الوزارة، فالحمد لله اليوم وصلنا باش أنه في المغرب كاينة 300 خدمة رقمية عمومية بالنسبة للمواطنين و200 خدمة رقمية عمومية بالنسبة للمقاولات، وهي كلها مجموعة اليوم في بوابة (maroc.ma) جمعناهم لأن المغاربة ماشي كلهم عارفين بهاذ الخدمات الرقمية فجمعناهم في هاذ البوابة (maroc.ma) باش يكونو يعرفوها.

ونعطيكم الأمثلة على كيفاش هاذ الخدمات الرقمية العمومية سهلت الحياة ديال المواطنين، فمثلا المحافظة العقارية قبل ما تكون الرقمنة كان المرتفق تيحتاج يمشي للمحافظة بمعدل 3.8 فمرة يعني بالمعدل المرتفق باش يحتاج يقضي شي شغال ديالو خصو يمشي 4 مرات للمحافظة يحط الطلب فين وصل، فين مشى، فين جا 4 مرات، من بعد ما ترقمن هاذ الشي ما بقاش كاع يتنقل نقصنا عليه عبء التنقل.

واليوم المحافظة تتسلم أكثر 1.800.000 شهادة كشهادة الملكية بطريقة إلكترونية 100%، وهذا مثال حي على كيفاش الرقمنة تتسهل المأمورية على المواطن.

كاين أيضا السجل العدلي، قبل كان المواطن تيحتاج يمشي للمحكمة فين تخلق فين تزاد، يعني خصو بعض المرات يضرب مئات الكيلومترات باش يمشي للمحكمة فين تزاد باش يطلب السجل العدلي ديالو، اليوم تيطلبو عن طريقة إلكترونية تيتسلمو إلكترونيا ولا عن طريق البريد، والخدمة لقات تجاوب كبير في الأشهر الأولى اللي طلقناها مع وزارة العدل أكثر من 600.000 طلب اللي تتعالج عن طريقة إلكترونية.

كاين أيضا المنظومة ديال مسار مع (la CNSS[3])، قبل كان المواطن تيحتاج يمشي يطلب شهادة ديال التمدرس لوليداتو باش يعطيها (la CNSS) باش ياخذ التعويض، هاذ الشي تتوقع فيه أخطاء ويمكن ينسى وخصو يمشي

[3] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale

للمدرسة باش يمشي يجيب هذا.. كاين ربط بيني ما بين منظومة "مسار" ومنظومة (la CNSS) باش المواطن تياخذ التعويضات ديالو بطريقة أوتوماتيكية بلا ما يتنقل، بلا ما يطلب حتى حاجة من المدرسة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيدة الوزيرة المحترمة، على الجواب.

تعقيب فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشارة السيدة سلمة زيداني:

نشيد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالمجهودات الكبرى التي تبذلها وزارتكم، سيما في كل ما يتعلق بتسريع التحول الرقمي، ونؤكد في هذا الإطار، وتفاعلا مع جوابكم على الملاحظات التالية:

إن السقف الذي يجب أن نتطلع لبلوغه جميعا فيما يتعلق بتسريع التحول الرقمي هو في الواقع ما ورد في المقرر العام للجنة النموذج التنموي، وكذا ما تضمنه البرنامج الحكومي، فالوثيقة الأولى اعتبرت وضمن بسطها للأوراش التحولية لإطلاق النموذج التنموي الجديد أن الرقمنة مدخل جوهري لا محيد عنه لإحداث هذا التحول، وهو نفس المنحى الذي اتخذه البرنامج الحكومي والذي سجل التأخر الذي تعرفه بلادنا في هذا المجال، داعيا إلى أوراش استعجالية لتسريع أوراش الرقمنة الجارية.

لماذا التذكير اليوم بهذه المرجعيات وبهذه النصوص الحاسمة؟ لأننا وبالقدر الذي نعتز بالديناميات التي أحدثها القطاع في السنتين الماضيتين، فإننا نرى أن مجهودا أكبر وانخراط أقوى يجب أن يتم من طرف العديد من القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية التي يبدو أن بعضها لم تدرك بعض الرهانات التنموية الكبرى المرتبطة بإنجاح التحول الرقمي.

من نافل القول التأكيد اليوم على أن الإدارة الإلكترونية لم تعد ترفا ولا أمرا ثانويا كما قد يحسبه البعض، بل إن إصلاحا عميقا للجهاز الإداري والذي شكل مطلبا تاريخيا للعديد من الأحزاب والنقابات الوطنية أصبح يتوقف وجوبا على رقمنة شاملة وشفافة للإدارة.

لذلك، فهذه المسؤولية هي مسؤولية القطاعات والمؤسسات العمومية التي يتعين عليها الانتقال ودون إبطاء إلى الرقمنة، كي تتمكن الإدارة من لعب أدوارها كما ينبغي بشكل فعال وفي جميع المجالات.

إن التحول الرقمي ليس إجراء تقني، بل هو في العمق تحول ثقافي يحمل في طياته قيم وأفكار الحداثة والتحديث، ما لم نتعاطى معهم بهذا الأفق الفكري العميق فسيظل حلما بعيد المنال.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيدة الوزيرة في حدود ما تبقى من الوقت.

تفضلو السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

نبغي نقول لكم على أنه القطاعات اليوم كلهم محتمين بهذا المجال، ما كاينش شي قطاع ولا شي وزير معنا في الحكومة اليوم اللي ما تيهتمش بهاذ الميدان ديال الرقمنة وواقف عليه بيدو، كلشي محتم بهاذ المجال والمسيرة كاينة، عمل كبير وجبار اللي كما قلتي تحول ثقافي مهم، والحكومة كلها خدامة فيه والقطاعات كلهم خدامين فيه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

نمر إلى السؤال السادس، موضوعه "استراتيجية الحكومة لتشجيع الذكاء الاصطناعي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

الأستاذة جليلة، تفضلي.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

عرفت بلادنا طفرة نوعية في مجال الذكاء الاصطناعي، معززة بتكنولوجيا متطورة في عدة مجالات.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي إستراتيجية الحكومة لتشجيع تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الجواب السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

تنشكر السيدة المستشارة على الاهتمام بهذا الميدان ديال الذكاء الاصطناعي.

الذكاء الاصطناعي هو واحد التكنولوجيا قوية جدا، اللي يمكن لها تكون رافعة للنمو السوسيو اقتصادي اللي يمكن نخدموها في مجال الصحة، نخدموها في مجال التعليم، يمكن نخدموها في الإدارة باش هذا.. تكنلوجيا جديدة، كبيرة وقوية، جديدة اللي كاينة فهاذ..

المغرب، احنا خدامين علاش باش نستافدو منها في مختلف المجالات،

فمثلا خدمنا مع الجامعات باش على أنه عدد الناس، الشباب اللي مكونين فمجال الذكاء الاصطناعي يزيد، لأن هو هاذ الذكاء الاصطناعي هو اقتصاد معرفة، فأهم حاجة هو خصهم يكونو الكفاءات، فهاذ الدخول الجامعي تحلو عدد ديال الشعب جديدة فمجال الذكاء الاصطناعي في مختلف الجامعات المغربية.

كاين أيضا عدد ديال الشركات الناشئة فالمغرب اللي تتنشط فهاذ المجال، واحنا تندعموهم عن طريق المواكبة، الحكومة كتدعمهم بالتمويل في مختلف المجالات، فغير فـ (technoPark) ديال كازا، على سبيل المثال، كاينة أكثر من 70 شركة ناشئة تتنشط فمجال الذكاء الاصطناعي.

فمجال الإدارة أيضا في مختلف الإدارات اليوم كيهتمو بمجال الذكاء الاصطناعي باش يعاونهم يتاخذو قرارات أدق وأفضل، كيف على أنها كتعاونهم باش يعطيو خدمات عمومية أفضل.

في مجال ترحيل الخدمات، نهضر لكم على مجال ترحيل الخدمات فالسؤال الأول، احنا اليوم خدامين باش نرجعو ترحيل خدمات ذات قيمة مضافة، بغينا نرحلو، وكاينة اليوم بدينا على أنه ومازال بغينا نزيدو فهاذ الاتجاه على أنه المغرب يبدا يرحل خدمات الذكاء الاصطناعي على أنه يكون ذكاء اصطناعي مطور فبلادنا للأسواق عالمية.

أيضا، الذكاء الاصطناعي كما قلت لكم تكنولوجيا قوية، وباش أننا نستافدو منها وباش أنه تكون في خدمة المجتمع والمواطن، فالمغرب انخرط في مارس 2022، فالتوصية ديال منظمة اليونسكو المتعلقة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وغير البارح واليوم راه لجنة وطنية منعقدة باش يتدارسو واحد التوصيات على كيفاش نستافدو من إيجابيات الذكاء الاصطناعي وكيفاش يكون الاستعمال ديالو كيحترم الأخلاقيات الضرورية فهاذ المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

التعقيب للفريق المحترم، الأستاذة جليلة تفضلي.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم.

أود فقط أن أشير إلى أن الذكاء الاصطناعي قد بات اليوم حديث الأوساط السياسية والاقتصادية فالعالم، وعندنا قناعة راسخة من كون الرقمنة والذكاء الاصطناعي أصبحا واقعا ومقياسا لتطور الدول والمجتمعات.

واحنا الحمد لله فالمغرب وبفضل النظرة الحكيمة والمتبصرة لجلالة الملك، بلادنا بدات كتمشي بخطى ثابتة من أجل الارتقاء بالأداء الحكومي والانضمام للاقتصادات الرائدة التي تستفيد من الذكاء الاصطناعي.

فبالإضافة إلى البعد الرقمي في النموذج التنموي، انخرطت المملكة في مجموعة من الاستراتيجيات الهامة غايتها تحسين الكفاءة في مختلف المجالات ورفع الأداء وتحقيق التوافق بين التكنولوجيا والموارد البشرية، وما سيكون لذلك من أثر إيجابي على عدد من القطاعات الحكومية والاقتصادية.

من طبيعة الحال، احنا شفنا كيفاش بلادنا يعني اعتمدت على الرقمنة أساسا في مجموعة ديال الأوراش، منها ورش الحماية الاجتماعية، يعني برنامج دعم السكن وكذلك فالمجال الاقتصادي من خلال برنامج "فرصة" الذي أبان عن فعاليته من خلال استفادة أكثر من عشرة آلاف شاب وشابة ممن تقدموا بطلباتهم عبر منصات إلكترونية، مما يضفي الشفافية والفعالية، بالإضافة إلى تحقيق نوع من العدالة المجالية بالنسبة للمستفيدين.

هذا، ونحيي جهود الحكومة أيضا لتطوير الإدارة المغربية من إدارة كلاسيكية إلى إدارة تواكب التحول الرقمي العالمي، بعد إتاحة العديد من التطبيقات والبوابات الإلكترونية لتيسير الحصول على الوثائق الإدارية والاستفادة من الخدمات العمومية الأساسية.

لكن، السيدة الوزيرة، رغم كل المكاسب النوعية، هناك مجموعة من التحديات القائمة واللي على رأسها تطوير المهارات والخبرات المغربية في مجال الذكاء الاصطناعي وزيادة الاستثمار فيها فيما يتعلق بتشجيع البحث العلمي والابتكار.

أيضا، الحرص على تحقيق العدالة الرقمية بالنسبة للفئات الهشة عبر العمل على تقليص الفجوة الرقمية، وأقصد المعدات المعلوماتية وتغطية شبكات الأنترنيت والصبيب.

ضمان البيئة التشريعية والتنظيمية الملائمة للتوظيف الآمن للذكاء الاصطناعي وضمان السيادة الرقمية والأمن السيبراني، حيث لابد أن نشير في هذا الإطار إلى ضرورة سن استراتيجية محكمة لتأطير وسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

تفضلوا السيدة الوزيرة في إطار التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

كيف ما قلت لكم في مجال المهارات فاحنا أطلقنا مع عدد من الجامعات عدد من الشعب جديدة في مجال الذكاء الاصطناعي اليوم، لأن واعيين هي أهم حاجة، والمغرب عندو عدد ديال المراكز متخصصة في مجال الذكاء الاصطناعي في مختلف جامعات المملكة.

الاستعمال الآمن، احنا صادقنا على الاتفاقية ديال أخلاقيات الذكاء الاصطناعي والبارح واليوم راه كاينة ندوة لتدارس هاذ المجال، لأن هذا خصو يكون الاستعمال الآمن ديال الذكاء الاصطناعي، احنا واعيين بهذا الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

نمر إلى السؤال السابع والأخير في هذا المحور وفي هذه الجلسة، موضوعه "ضعف انخراط بعض الإدارات والمؤسسات في ورش تبسيط المساطر الإدارية ورقمنتها".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لبسط السؤال.

السي محمد رضى تفضل.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، نسائلكم حول ضعف انخراط بعض الإدارات والمؤسسات العمومية في ورش تبسيط المساطر الإدارية ورقمنتها؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيدة الوزيرة المحترمة، تفضلوا.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد المستشار المحترم، تنشكرك على الاهتمام ديالك بهاذ الورش ديال تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية، المغرب عندو قانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، صادق عليه.

واحنا، فهاذ الحكومة خدامين باش يتم التنزيل الفعلي على أرض الواقع ديال هاذ القانون باش أننا نستافدو من الإيجابيات ديالو، مختلف الإدارات منخرطة فهاذ الورش بكل جدية وعاطياه أهمية كبيرة.

واحد المشروع اللي قمنا به هو وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة خدمت مع مختلف القطاعات الحكومية باش تم جرد وتدوين مختلف المساطر الإدارية اللي هي اليوم منشورة في البوابة ديال (idarati.ma) اللي أي واحد يمكن لو يدخل لهاذ البوابة ويعرف أي إجراء، أي مسطرة، أشنو هوما الوثائق اللي خصها وأشنو هما الإدارات المعنية وهاذي مرحلة مهمة في مجال الشفافية باش تعرف شنو هي الأوراق اللي خصك وشنو هي المراحل اللي خصك.

من بعد ما تم ديال التدوين قمنا في مجال الاستثمار باش نتعرفو على 22 مسطرة اللي تتجي أكثر في مجال الاستثمار وخدمنا مع المراكز الجهوية ديال الاستثمار باش بسطناها حتى نقصنا عدد الوثائق المطلوبة في مجال الاستثمار بـ 45%، ولكن ما كفناش على أننا نخدمو على المستوى المركزي ونقولو راها تبسطت، قمنا بدورات جهوية في جميع جهات المملكة باش أنه الموظفين على المستوى الجهوي يعرفو هاذ التبسيطات ويتملكوها، لأن هوما اللي تينفذوها وهما اللي تيكونو الواجهة ديال المواطنين.

صادقت الحكومة أيضا على 4 ديال المراسيم في مجال ديال قانون 55.19 اللي تتعطي آجال المعالجة ديال عدد القرارات الإدارية لـ 30 يوم ولا 60 يوم اللي هي تتعني مختلف الإدارات المعنية.

انعقدت اللجنة الوطنية ديال تبسيط المساطر اللي صادقت على عدد ديال هاذ الإجراءات اللي تكلمت عليهم.

واحنا، اليوم تنواكبو عدد ديال الإدارات، كنواكبو بحال وزارة الصحة والحماية الاجتماعية كتقوم بواحد العمل كبير في مجال تبسيط ورقمنة المساطر، بحال مجال الاستثمار، بحال مجال التعليم والتعليم العالي اللي خدامين معهم، أيضا وكلشي القطاعات اليوم مهتمة بهاذ المجال وكتساير فيه، لما فيه وعي كبير من تقريب الإدارة للمواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

إذن تعقيب الفريق المحترم.

السي محمد رضى تفضل.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على جوابكم.

لا شك أن الإدارة العمومية كتعتبر اليوم أحد الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية ديال بلادنا.

صحيح أن بلادنا بذلت مجهودات كبيرة من أجل تبسيط ورقمنة العديد من الخدمات والمساطر الإدارية، ولكن اليوم كاين واحد الواقع اللي المقاولة والمواطن المغربي كيصطدمو به، واللي هو مغاير على أرض الواقع، بحيث أن فعلا كاين عدد كبير من الإدارات اللي نجحت في الرقمنة ديالها، وعلى سبيل المثال كنتكلمو على إدارة الضرائب وإدارة الجمارك والخزينة العامة للمملكة ومكتب الصرف، وغيرها، اللي اليوم كنشهدو بهاذ النجاح، وكنحسو بالملموس هاذ النجاح على أرض الواقع، سواء مقاولين ولا أشخاص ذاتيين.

ولكن، كاين هناك إدارات أخرى للأسف كنتكلمو على الرقمنة ديالها ولكن على أرض الواقع ما كايناش رقمنة واقعية اللي غادي تمكننا كمقاولة باش نربحو الوقت، لأن نعطيو كسبيل المثال مثلا بعض الإدارات والجماعات الترابية والوكالات الحضارية، نهضرو على المنصات الرقمية ونتكلم على منصة "رخص" اللي كلشي كيدخل لها سواء مقاولين ولا أشخاص ذاتيين اللي عندهم مشروع، كندخل المعلومات ديالك والوثائق ديالك، ولكن خصك يعيطو لك باش تبقى غادي جاي، علاش؟ الله أعلم، (On perd beaucoup plus de temps) كنضيعو وقت كبير فسير وأجي، ولا المستثمر ولا المقاول ملي كيضيع خمس شهور ولا ستة أشهر هو غادي جاي على رخصة، فهذا كيشكل عائق ويمكن عقدنا المساطر الإدارية، يمكن فبعض الإدارات.

لهذا فتوصلنا بعدد كبير من الشكايات فهاذ الموضوع، والدور ديالنا هو

نعطيوكم (des remontées et des retours) من (terrain) وكاين هناك أيضا (la légalisation) اللي تكلمنا عليها، اللي اليوم كندوزو فيها وقت كبير وعدد كبير من المقاطعات والجماعات اللي باقيين، إذن خص واحد اللي يتكلف بـ (la légalisation) يوميا، إذا خصنا نفكروكيفاش نتغلبو على هاذ الشي.

المقاولة اليوم عندها أهداف وتحديات كبيرة، المطلوب منا اليوم نشتغلو مجموعين باش ننفذو التعليمات الملكية السامية، خصوصا باش نوصلو لـ 550 مليار فالاستثمار الخاص وأيضا عكس 3/2 ديال (investissement) يمشيو لـ (privé)، .(*versus* un tiers au public en raison 2035)

القطاع الخاص اليوم خصو يلعب الدور ديالو في خلق القيمة المضافة وخلق الاستثمار وخلق فرص الشغل.

السيدة الوزيرة،

اليوم التحديات كبيرة والإكراهات أكبر، لذا خصنا نسهرو على التنزيل الحقيقي والتنزيل الميداني ديال تبسيط المساطر والرقمنة.

اليوم الرقمنة خصها تسهل علينا المساطر ماشي تعقدها، وثقتنا كبيرة فيكم باش تكون متابعة ميدانية لتنزيل ورش الرقمنة وتبسيط المساطر على أرض الواقع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة، التفاعل مع التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

كنرحبو (les remontées de terrain) زعما احنا دائما فالاستماع ديالكم، وكنخدمو مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، باش نعرفو الاحتياجات ديالكم ونخدمو معكم.

احنا واعيين بالرقمنة خصها تسهل، وهذا ورش كبير، راه قالتها السيدة، هذا تحول كبير اللي تيخصو يوقع ماشي غير تكنولوجيا ولا (application) خصها تجيبها، احنا خدامين فيه ومستمرين فيه، كنرحبو بأي (remontées) وبأي تعاون معكم.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نشكر السيدة الوزيرة المحترمة على مساهمتها القيمة معنا في هذه الجلسة.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

وقبل الإعلان عن رفع الجلسة والمرور أو الانتقال للجلسة الخاصة بالتشريع، أود أن أحيط المجلس الموقر علما بأن مكتب المجلس توصل بالأسبقية بمشروع قانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة، وقد طلب السيد رئيس الحكومة المحترم، إعطاء مشروع هاذ القانون الأسبقية عند وضع جدول أعمال المجلس، طبقا لأحكام الفصل 82 من الدستور.

أعلن عن رفع الجلسة.